بحث

التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآليه لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القرى الاكثر فقرا

دراسة مطبقه على الاجهزة ذات الطابع الدفاعي بمحافظة قنا

اعداد

ا. م . د / ابو عمره ربيع امبابي

استاذ تنظيم المجتمع المساعد بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

المدخل لمشكله الدراسة:

ان الاوضاع الاجتماعية للمسنين تختلف اختلافا كبيرا عبر الزمن والمجتمعات والثقافات في حين يحظى المسنون في بعض المجتمعات بمكانه رفيعة يواجه اخرون تعسفا يحط من مكانتهم ويهدد امنهم وسلامتهم في مجتمعات اخرى و يتطلب تحديد الاوضاع الاجتماعية للمسنين التعرف على المشكلات وتوجيه السياسة الاجتماعية للعمل على الحد من هذه المشكلات وتؤثر المشكلات التي يعاني منها المسنين على حصول المسن على حقوقه.

ممارسه المسنين لحقوقهم تستدعي الاعتماد على ادوات عديده تساهم في تحقيق هذا الهدف وتعتبر الجامعات التي ينتمي اليها المسنون احد هذه الادوات التي عن طريقها يمكن تعليم المسن كافه المهارات والاتجاهات ذات العلاقة بحقوق الانسان.

وتأتي اهميه حقوق الانسان من حتميه وجود هذه الحقوق للحفاظ على كيان الانسان وذاتيته وحمايته وحمايه قواه العقلية المفكرة وقواها البدنية والنفسية وتتجلى المعاني الإنسانية المكونة لجوهر الانسان في قيم الحياه والحرية والكرامة والصحة والعدالة والتعليم والعمل والديمقراطية وغيرها من الحقوق التي لا قوام لإنسانيه الانسان بدونها اذ ان كل حق من هذه الحقوق يصون وينمي جانب من جوانب شخصيته ويعتبر الاخلال بأي من هذه الحقوق مؤثرا سلبيا على الوجود الانساني من اجل ذلك أولت كافه النظم والشرائع رعاية خاصه لحقوق الانسان و ضمنتها في المواثيق و دساتيرها و وقوانينها على اختلاف درجه تلك العناية ونوعها.

ومن ثم قضيه المسنين من اهم القضايا التي تشغل المجتمعات وترتبط هذه الأهمية لتحقيق جانبين هما الجانب الإنساني حيث المسن انسان له ادميته وله حقه في الحياه مهما اصابه من نقص في الدم وضعف الجسم والجانب التنموي و يتمثل في ان زياده السكان وارتفاع تكلفه الحياه ادى الى حاجه المجتمعات في الآونة الأخيرة الى جهود قطاع المسنين ليساهموا بجهودهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.(الفقي، 2008، ص 8).

كما تحظى قضايا واهتمامات المسنين باهتمام مختلف دول العالم حيث أكدت الدراسات العلمية في مجال رعاية المسنين ان كبر السن مرحله نهائية عاديه من مراحل النمو و ان اهم ما يميز هذه المرحلة التغيرات البيولوجية والعقلية والانفعالية والاجتماعية وكثرة امراض المسن وانخفاض دخله وتتطلب هذه المرحلة ضرورة العمل على وضع خطط تستهدف الاستفادة من جهود وخبرات المسنين وتوفير اوجه الرعاية التي تكفل لهم حياه كريمة مستقرة والعمل على دمجهم في المجتمع المساهمة في تحقيق اهدافه لذا فان قضيه المسنين هي قضية كل البلدان المتقدمة والنامية لما لها من تأثير على التنمية الشاملة.(تقرير التنمية البشرية، 2014).

كما ان الاهتمام بالمسنين اكدت عليه جميع الشرائع السماوية من خلال الاهتمام بهم واحترامهم وتوفير الرعاية الكاملة لهم وتعتبر قضيه رعاية المسنين من ضمن الموضوعات الحيوية والحاسمة التي يجب ان تستدعي اهتمام الباحثين و انتباههم في ميادين العلوم الاجتماعية بصفه خاصه لان لم تعد النظرة الى كبار السن في المجتمعات الحديثة نظره اهمال واشفاق بل اصبحت نظره اهتمام ورعاية.(شرقاوي، 2010، ص 2225).

ومن ثم لجأت الكثير من الدول الى انشاء شبكات للأمان الاجتماعي كوسيله لتحقيق الحماية الاجتماعية حيث تمثل شبكات الحماية الاجتماعية مجموعه من الاجراءات المعوضه التي تهدف الى تخفيف حدة الفقر وقد احتوت شبكات الامان والحماية الاجتماعية على نظام للدعم الذي يغطي سلعا غذائية اساسيه والخدمات الأساسية.(السروجي، 2003).

والخدمة الاجتماعية التي تعد احد المهن الإنسانية التي تتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ويعد العمل على تحسين مستوى معيشه المواطن و إشباع حاجاتهم الأساسية والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم من الاهداف المنشودة التي تسعى الى تحقيقها كما تشير الدلائل التاريخية لتطور الخدمة الاجتماعية انها من المهن التي نهضت على المفهوم المنظمات المدنية وعملت في سياقه وساهمت في بلوره وتحقيق اهدافه.(السروجي، 2007).

والخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين هي احدى مجالات الخدمة الاجتماعية لتدخل الاخصائيين الاجتماعيين مع المسنين في مؤسسات رعايتهم وفق اسس معرفيه ومهاريه و قيميه لمساعدتهم على اشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم و تحقيق افضل تكيف ممكن مع بيئتهم الاجتماعية وهذا ما اكدت عليه احدى الدراسات حيث انه توجد علاقه ايجابيه بين الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتمكين المسنين من التعامل مع مشكلاتهم الاجتماعية مثل مشكله ضعف العلاقات الاجتماعية و مشكله وقت فراغ والعزلة الاجتماعية.

ويمثل الدفاع جزءا هاما في ممارسه الخدمة الاجتماعية وسيظل في صميم ممارسه مهنه الخدمة الاجتماعية ويعتبر الدفاع شكل من اشكال العمل الاجتماعي يشير الى تمثيل افراد المجتمع والدفاع عنهم من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية واحداث التغير الاجتماعي المطلوب.(James. S Micckslson, 1995, p 95).

واصبحت منظمات المجتمع المدني تمثل قوة رئيسيه في نطاق العمل المهني لطريقه تنظيم المجتمع بما تحمله هذه المنظمات من مسئوليه مشتركه مع القطاع الحكومي في مواجهه

التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنين والاقدر على الاتصال بالقواعد الشعبية والاتصال بالمواطنين والقيادات المحلية والتعرف على مشكلاتهم وحاجاتهم. (بركات، 2007)

ثانيا: الدراسات السابقة:

وبتحليل مشكلة الدراسة حاول الباحث مناقشة البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وتم تحليلها والاستفادة من نتائجها في تحديد مشكلة الدراسة الحالية وسوف يتناولها الباحث فيما يلي:-

المحور الأول: دراسات مرتبطة بالمنظمات الدفاعية:

1. **دراسة (جرانت ماري كاثلين Grant Mary Kathlen, 2000)** تهدف هذه الدراسة الى تحقيق هدفين لتفاهم اثر التشريعات والقوانين السياسة الاجتماعية على اختلاط كبار السن مع غيرهم من المعاقين في نقص دور الرعاية العامه والهدف الاول هو تطوير مفهوم كيفيه استخدام التشريعات في مخاطبه معالجه المشاكل الخاصة بالسياسة الاجتماعية والهدف الثاني هو معرفه اثر تغيرات التشريعات والقوانين على كل من هؤلاء الذين يتحملون مسئوليه صنع تشريعات السياسة الاجتماعية و هؤلاء الذين ينفذون برامج السياسة الاجتماعية.
2. **دراسة (ديباس روس** Debbas Rose Hanna, 2000) عن المنظمات الدفاعية غير الحكومية والتنمية البشرية المستمرة في ما بعد حرب لبنان استهدفت هذه الدراسة المنظمات الدفاعية غير الحكومية بعد حرب لبنان وتركز على التنمية البشرية وتعرف بانها النظام السياسي الديمقراطي الذي يحترم حقوق الانسان والحرية والمساواة بين الجنسين كما يحترم الاجزاء المهمشة الاخرى من السكان و المجتمع المتحضر والبيئة المتواصلة وكان من نتائج هذه الدراسة ان هناك تحديات داخليه تواجه المنظمات الدفاعية متمثل في نقص الموارد البشرية المختلفة وكذلك النظام السياسي الطائفي داخل المجتمع.
3. **دراسة (ميشيل لورانس Michael Lawrence, 2002)** استهدفت التعرف على الضمانات اللازمة للحماية والدفاع عن حقوق الانسان وتشير نتائجها الى ان الضمانات يتم توفيرها من خلال منظمات المجتمع المدني وفي ضوء ذلك كان من الأهمية اتاحه

الفرصة للتعبير عن وتدعيم وتعزيز حقوق الانسان من خلال تلك المنظمات وذلك من خلال اساليب اجهزه تمارس التطور والرقابة للتأكد من ضمان وصول هذه الحقوق وهذا ما يجب على الجمعيات تأكيده وتفعيله.

4. **دراسة (Bush, E.,& louise E,2005) عن** تأثير المؤسسات الدولية على صناعة و تحقيق مطالب الجمعيات الاهلية وذلك من خلال ثلاث مسائل رئيسيه وهي الاليات التي من خلالها تشارك الجمعيات الاهلية في المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الديني او السياسي او الاجتماعي ثم كيفيه تأثير منظمات حقوق الانسان على تحقيق مستويات من التعبئة السياسية والاجتماعية على مستوى المجتمع سواء المحلي او الدولي وذلك الاليات التي من خلالها ترتبط بحقوق الانسان وبخصائص المجتمع الذي تمارس فيه وكيفيه ارتباط الجمعيات الاهلية بالمجتمع واشارت بعض نتائجها الى ان اشكال تحالفات المنظمات غير الحكومية على مستوى على المستوى المجتمع المحلي والدولي وخاصه في مجال حقوق الانسان اصبح ضرورة وان الشراكة بين الجمعيات الاهلية والمؤسسات الدولية لابد ان تكون من خلال الشفافية والمساءلة والتصويت في البرامج التي تظهر مدى الارتباط بينها في ضوء الموارد المتاحة.

5. **دراسة (براون مارجريت Brown Margaret Mitchell, 2005)** عن نجاح الحركات الاجتماعية منظمات الدفاع استهدفت هذه الدراسة عمل الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الدفاعية وطرحت مجموعه من الأسئلة هي كيف حاولت المجتمعات المهمشة أن تقوي نفسها على المستوى القومي؟ و ما النجاح الذي حققته هذه المجتمعات ؟ ومن ساهم في هذا النجاح ؟ وهل هناك اختلافات بين انواع المجتمعات المهمشة مع اخذ نشاطاتها ونجاحاتها في الاعتبار ؟ والإجابة عن هذه الأسئلة تم جمع المعلومات اللازمة من منظمات حكومية واتضح ان هناك نجاحات تتمثل في النجاح التشريعي الذي يقيس الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية وقدره نجاح المنظمات المدنية يتوقف على القيادة المهنية وان الحركات الاجتماعية والمنظمات الدفاعية هي نتائج للعوامل الداخلية

والخارجية تختلف من مجموعه لأخرى وقد أكدت الدراسات على ان الازمات المحلية والقومية تقوي النجاح التشريعي والذي يعتمد بصوره كبيره على الرأي الشعبي.

المحور الثاني: دراسات مرتبطة بالحماية الاجتماعية:

1. **دراسة (Joon Yong(2008)** أكدت على أن برامج الدعم الذاتي المرتبطة بنظام الأمان الاجتماعي العالمي في كوريا لم يصل إلى درجة التخفيف المطلوب للفقر على الرغم من أن البرنامج كان يعمل كبرنامج استثمار اجتماعي بمعنى أنه لم يحقق الهدف منه، وأظهرت الدراسة أنه يمكن تعزيز هذا البرنامج من خلال معالجة أوجه القصور والاعتماد على مبدأ الاستثمار الاجتماعي في مواجهة مشكلات الفقراء والعاطلين عن العمل وبناء رأس المال الاجتماعي.

2. **دراسة (عبد الله كامل خميس(2009م)** بعنوان "التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي" وأوضحت أن نظام الحماية الاجتماعية يجب أن يعتمد على ما تتضمنه السياسة الاجتماعية للمجتمع من تشريعات اجتماعية تتعلق بالقطاعات الخدمية المختلفة خاصة تلك القطاعات التي تمثل نظام الحماية الاجتماعية أو التي تعتبر أحد قنواته الأساسية كقطاع الضمان والتضامن الاجتماعي من أجل مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والمرض.

3. **دراسة (محمد محمد أبو سريع (2009م)** بعنوان "آلية تقييم مشروعات البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية مع الحماية الاجتماعية في مصر" والتي أكدت على أن البنك الدولي له تجارب ناجحة في إدارة المخاطر الاجتماعية لمساعدة الدول النامية والاهتمام بوضع خطط قومية لتعزيز شبكة السلامة والحماية الاجتماعية بهدف حماية الفقراء أثناء الأزمات وحماية الشباب العاطلين عن العمل ومساعدتهم في إيجاد فرص عمل تسهم في بناء مستقبلهم.

4. دراسة **(Michelle Ko (2012)** بعنوان "الطبقات الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية" والتي استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الطبقات الاجتماعية

فى المجتمع واستخدام شبكة الأمان الاجتماعي لمواجهة مشكلة الفقر وتوصلت النتائج إلى أن هناك استجابة مجتمعية كبيرة لشبكة الأمان الاجتماعي.

5. **دراسة (روجرز ميجان وبرابج مور وليام Rogers Meghan & Pridemare 2013**) واستهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين السياسات الحكومية التي تمد المواطنين ببرامج الحماية الاجتماعية ومعدل الجريمة وتفترض الدراسة إن هناك علاقة قوية بين الفقر ومعدل الجريمة لذلك فان النظريات والأحداث تقترح إن سياسات الحماية الاجتماعية يقصد بها المساعدة في إيجاد مستوي أفضل من الحياة والتخفيف من مشكلات الفقر، ومن أهم نتائج الدراسة هو إن برامج الحماية الاجتماعية ساهمت في خفض معدلات الفقر والجريمة.

6. **دراسة (عمرو محمود عبد الحميد (2014)** بعنوان "شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر" والتي هدفت إلى التعرف على دور الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء وتوصلت إلى أن برامج الحماية الاجتماعية تسعى إلى التخفيف من الفقر، وذلك من خلال تحسين الخدمات(الاقتصادية – التعليمية – الصحية) للفقراء.

7. **دراسة (أحمد محمد حسن محمد هريدى (2015)** بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف" والتي هدفت إلى تحديد دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف المتمثلة في الحماية التعليمية والصحية والاقتصادية وخدمات البنية الأساسية وتوصلت الدراسة في ضوء نتائجها إلى ضعف دور الجمعيات الأهلية في توفير الحماية الاقتصادية والتعليمية والبنية الاساسية والصحية لكبار السن.

8. **دراسة (نجوان حسن عبده إدريس (2016)** بعنوان "برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء في مصر" والتي هدفت إلى تحديد إسهام برامج الحماية الاجتماعية (التقليدية والحديثة) لتعديل سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء في

مصر وتوصلت الدراسة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية (التقليدية والحديثة) تسهم بشكل منخفض لتعديل سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء في مصر من خلال برامج الحماية الاجتماعية بالمؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الخاصة للحصول على عمل وفي تدعيم سكن للفقراء

9. **دراسة (إيمان محمد عبد الستار عبد المنعم(2017)** بعنوان "فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقوقهم الاجتماعية" والتي هدفت إلى قياس فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقوقهم الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في دور الجمعيات الأهلية الشريكة في شبكة الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من التعليم والرعاية الصحية وكذلك فيما يختص بالحصول على مستوى معيشي مناسب والعيش في بيئة آمنة.

المحور الثاني: دراسات مرتبطة بالخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع والتحالفات المؤسسية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن:

1. **دراسة (أحمد وفاء زيتون 1994)** عن الدفاع عن حقوق الرعاية الاجتماعية حيث استهدفت الدراسة الدفاع عن الحق في الرعاية الاجتماعية وتبني الاخصائيون الاجتماعيون لأدوار الوساطة والمدافع والتغلب على العقبات التي تحول بين استخدام تلك الادوار واشارت نتائج الدراسة الى تبني نقابه المهن الاجتماعية برنامجاً فعالاً للإصلاح الاجتماعي والمطالبة بحمايه اعضائها في الحصول على حقوق الرعاية الاجتماعية وكذلك اتصال الاخصائيين الاجتماعيين بأعضاء المجالس التشريعية والتفاوض معهم، وتفيد هذه الدراسة الباحث في توضيح الدور الذي يمكن ان يقوم به الاخصائيون الاجتماعيون داخل منظمات المجتمع المدني في مساعدة الناس في التعامل بفاعلية اكثر مع مشكلاتهم.
2. **دراسة (انطوني هال Anthony Hall, 1996)** عن الخدمة الاجتماعية او العمل من اجل التغيير وتشير الدراسات الى ان الخدمة الاجتماعية تتعامل مع مشاكل الفقر من خلال تحسين المستوى المعيشي وخدمه البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأفراد وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال العمل داخل منظمات المجتمع المدني

والتي يمكن ان تقوم بأنشطة وادوار مبتكره في الدفاع الجماعي الذاتي والتعليم و بناء التحالفات وتفيد هذه الدراسة في توضيح دور الخدمة الاجتماعية في احداث التغيير من خلال الدفاع عن الفئات المهمشة وذلك عن طريق العمل مع جماعات السياسات القومية والبرامج التخطيطية وايضا توصيل احتياجات الجماهير للمسئولين كما ينظر للخدمة كمسئوله في احداث التغيير وان الاخصائي الاجتماعي وسط آليه للتغيير والعدالة والمساواة والسلام والامن الاجتماعي بين الافراد ويتطلب ذلك اخصائي اجتماعي تم اعداده و تأهيله للقيام بمثل هذه المساهمات على الصعيد الدولي ويمكن للباحث ان يستفيد من هذه الدراسة في تحديد اهم اليات مواجهه مشكله الفقر ومنها قانون الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

3. **دراسة (فريد لينو بولي موكسلي ديفيد Fredolino Paul, Moxley Davi, 2004)** وتناولت هذه الدراسة نموذج مختلف للمدافعة في ممارسه الخدمة الاجتماعية ويشير في دراساته الى أن المدافعة هي شكل اساسي من اشكال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية حيث وجود اختبارات متعددة مثل الاغراض والاهداف والادوار وتعتمد المهنة في الممارسة على محاور اساسيه من المدافع واهمها الحماية ايجاد التدعيم لتحسين الوظيفة والمطالبة.
4. **دراسة (نهى ممدوح الهرميل 2004)** والتي سعت الدراسة إلى تحديد اليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى ان منظمات المجتمع المدني تستطيع ان تلعب دور هام في الحد من مشكلة الفقر وأكدت على ضرورة التعاون بين الجهود الحكومية والاهلية والتي تساهم بشكل كبير في الحد من هذه المشكلة.
5. **دراسة (فان فوريس 2006)** أكدت على اهميه الدور الذي يقوم به الاخصائيون الاجتماعيون لتمكين ومناصرته الفئات المهمشة الفقيرة وذلك من خلال الأنشطة المدافع على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة واحداث التغيير الايجابي المطلوب ورفع الظلم ويكون ذلك باستخدام استراتيجيات واليات المدافعة سواء كانت هذه المدافعة في المؤسسات المدنية او الحكومية مما يتطلب ضرورة التعاون بين هذه المنظمات.

6. **دراسة (أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (2010)** بعنوان "الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية" وأوضحت أن المؤسسات الحكومية لا تقدم خدمات مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم إلا نسبة محدودة للغاية، وعدم وجود تأمين صحي للعاملين في هذا القطاع، وكذلك عدم وضع العاملين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمالة غير المنظمة، وأكدت الدراسة ضعف الجمعيات الأهلية في تقديم المساعدة للعاملين في توفير جزء من نفقات التعليم لأبنائهم ونفقات العلاج لأسرهم، وعدم توفير خدمات اجتماعية وترفيهية لأسرهم وخدمات الرعاية الصحية للعاملين، وأكدت على عدم شعور العاملين بعدم الرضا نتيجة لشعورهم بالملل والتعب وعدم الراحة وتخوفهم من التحديات التي تواجههم.

ثالثا: أهميه الدراسة:

1. الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمات المجتمع المدني خاصه ذات الطابع الدفاعي مثل منظمات حقوق الانسان والاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا .

2. تعاظم دور المنظمات الدفاعية في ظل العولمة والخصخصة وتقلص دور الدولة في توفير الكثير من الخدمات للسكان ودورها المتنامي لمواجهة كثير من المشكلات .

3. منظمات المجتمع المدني مجالا خصبا لعمل مهنه الخدمة الاجتماعية حيث يمكن ان تسهم المهنة وطريقتها في تنظيم المجتمع في مساعده هذه المنظمات على اداء دورها بفاعليه .

رابعا: أهداف الدراسة:

1. وصف التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآليه في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القرى الاكثر فقرا .

2. تحديد فنيات الممارسة المهنية التي تستخدمها المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القرى الاكثر فقرا .

3. تحديد العوامل المعوقة والداعمة لدور المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القرى الاكثر فقرا .

خامسا: فروض الدراسة:

الفرض الأول:

توجد علاقة إحصائية بين التحالفات المؤسسية العاملة في مجال المدافعة كآليه وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا مؤشرات ذلك تتمثل في :-

أ. التنسيق لمنع التكرار والازدواج بين المنظمات الدفاعية من خلال الاساليب المناسبة

ب. اليات العمل المستخدمة لتحديد الاهداف التي تسعي المنظمات الدفاعية الي تحقيقها

ج. تكنيك الاتصالات المفتوحة بين المنظمات الدفاعية

د. مداخل فض الصراع بين المنظمات العاملة في مجال المدافع.

الفرض الثاني

توجد علاقه ذات دلالة احصائية لبعض فنيات الممارسة المهنية التي تستخدمها المنظمات العاملة في مجال المدافعة وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا **مؤشرات ذلك :-**

أ. اساليب الارتقاء بالمهارات التنظيمية و قدرات العاملين واعضاء مجالس اداره المنظمات الدفاعية

ب. الادوات التي تستخدمها المنظمات العاملة في مجال المدافعة .

ج. عائد او مردود التحالفات المؤسسية للمنظمات العاملة في مجال المدافعة وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا .

3) ما المشكلات والتحديات التي تواجه تكوين تحالفات مؤسسيه بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن

سادسا: مفاهيم الدراسة:

1. مفهوم المسن:

تعريف المسنين لغوياً: المسن لغة: هو اسم فاعل مأخوذ من السن، وهو العمر، يقال: كبرت سنه أي عمره، ويقال أيضاً حديث السن أي صغير العمر.(مجمع اللغة العربية، 1972، ص456).

والمراد بالمسن هو الإنسان إذا كبر فيقال: أسن الإنسان فهو مسن وأما الأنثى مسنة، والجمع مسان.

وأما الشيخ في اللغة: فهو من أدرك الشيخوخة، يقول أن فارس: هو شيخ بين الشيخوخة، وعلى المرأة: شيخة إذا أدركت الشيخوخة.(علي،2003، 312).

وتوجد العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المسنين منها ما يلي:

يشير المعجم إلى أن تقدم الأفراد في السن نحو مرحلة الشيخوخة عندما تزيد نسبة الكهول في المجتمع فإن ذلك يشير إلى أن مجموع السكان يسير نحو التهرم.(بدوي، 2008، ص 13).

تعريف آخر للمسن (العملية البيولوجية التي تصاحب كبر سن الإنسان مثل ظهور القصور في الأداء الوظيفي للأجزاء الحيوية في الجسم).(السكري، 2000، ص271).

والمسنين كفئة إحصائية هم السكان الذين تبلغ أعمارهم ستين أو تزيد وهناك من يبلغون الشيخوخة قبل سن الستين ومن تأخر الشيخوخة عندهم إلى ما بعد الستين وللفروق الفردية والظروف الاجتماعية دور كبير في هذا.(حجازي، 1999، ص 127).

ويتضمن المفهوم الاجتماعى للمسنين أنهم الذين لا يعملون بعد سن التقاعد لاعتقادهم أنهم قد أعفوا عن العمل لضعف كفاءتهم الصحية فالصحة والقدرة على الحركة لهما أثرهما الكبير في تحديد ماهية المسنين.(محمد، 2001، ص 149).

ويعرف أيضاً المسنين بأنهم فئة لا تحدد بعمر زمنى معين ولكنهم أناس انتفت عنهم القدرة على النمو والمساهمة في إضافة شيء للحياة وبدأوا في الانحدار نحو الاستهلاكية والمطالبة بأن يرد لهم المجتمع ما يعتقدون أنهم ساهموا به.(شعبان، 1991، ص ص 13، 14).

ويعرف أيضاً المسن بأنه الذى يتعرض لمجموعة من التغيرات في المراكز والأدوار والمراكز المهنية والاجتماعية التي من شأنها التأثير على إدراك الآخرين له مما يؤدى إليه ذلك من طرق مختلفة للتفاعل معه مما يؤثر على تصور المسن لذاته وعمره وسلوكه.(علي، 1999، ص 416).

ويشير مصطلح المسن الى مرحله معينه من مراحل حياه الانسان، وهو من ادرك الشيخوخة وهو فوق الكهل ودون الهرم، وتعتبر مرحله المسنين ظاهره اجتماعيه تتمثل في موقف المجتمع من الفرض وما تفرضه عليه من جهود وقواعد وحدود يلتزم بها.

ويعرف المسن اجتماعيا بانه من بلغ سن الشيخوخة وتغيرت مكانته الاجتماعية وتقلصت ادواره وعلاقاته بالآخرين سواء على مستوى الاصدقاء او الأسرة او العمل.

2. مفهوم الائتلافات او التحالفات

الائتلاف هو مجموعه من المنظمات تعمل سويا بأسلوب يتسم بالتنسيق للوصول الى هدف مشترك او وهو عباره عن محاضره ، مشهوره ، اجتماع ، مناقشه ، تستخدمها المنظمات الرسمية وغير الرسمية لحل الصراع والوصول لقرارات والتحالف هو مجموعه من ثلاث منظمات او اكثر لا يعملون جميعا لتحقيق هدف سياسي مشترك ويمكن ان تنطوي على الالتزام باسمي تجاه التحالف ولكن عادتا لا تضم تحويل مواد المنظمات في ما بينها.(Association of nonprofits advocacy)

والائتلاف هو تنظيم للمؤسسات التي تعمل معا من اجل هدف مشترك كما ان معظم الائتلافات يتم تكوينها لبناء القوه اللازمة لأداء شيء ما لا تستطيع مؤسسه واحده ان تؤديه بنفسها (modaanat.com/nowar 2009).

3. مفهوم الحماية الاجتماعية:

في اللغة: حماية: في باب (حمى) حمى فلاناً – حمياً، وحماية: منعه ودفع عنه ويقال: حماه من الشيء منعه ما يضره، أيضاً حماية المواطنين: أي وقايتهم وصيانتهم.(الوجيز،2012، ص173)

وتشير الحماية الاجتماعية للإجراءات العامة المتخذة استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً داخل الدولة أو المجتمع.(Machael Plamer, 2013, p 3)

والحماية هي: مجموعة التدابير التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والمسكن، وخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة.(حمزة، 2015، ص 305).

ويمكن تعريف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل، وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان.(United Nations, 2001, p 4).

وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل أو انقطاعه، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية للسكان على النحو المطلوب، بما يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر.(المصري واخرون، 2007، ص 9).

كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان، والتي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً في إطار نظام سياسي ومجتمعي معين، وقد صنفت منظمة العمل الدولية (ILO) تلك الإجراءات العامة إلى ثلاث فئات عامة هي: التأمين الاجتماعي، تنظيمات سوق العمل والمساعدة الاجتماعية، حيث يشمل التأمين الاجتماعي خطط اشتراكات مصممة لحماية العمال وأسرهم ضد مراحل العمر والأمور الطارئة ذات الصلة بالعمل مثل الأمومة والشيخوخة والبطالة والمرض والحوادث، وتتضمن أنظمة سوق العمل الأطر القانونية التي تهدف إلى ضمان الحد الأدنى من معايير التوظيف والعمل وحماية حقوق العمال وتشمل المساعدات الاجتماعية أدوات السياسة العامة الممولة من الضرائب والمصممة لمعالجة الفقر والضعف.(Miguel Nion zarazua,et.al,2012,p p 163- 176).

وعرفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة والتي ترمى إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية، وترمى أيضاً إلى إتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر، ودعم الأسر التي لديها أطفال، فهي تعوض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة.(الدولي، 2007، ص 2).

وأنها مجموعة من التدابير التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية فخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة حيث تشكل هذه التدابير نوعاً من الاستراتيجيات التي يتبعها الفرد في إدارة المخاطر الاجتماعية.

الحماية الاجتماعية تركز على مواجهة الضعف والحد من الفقر وضمان حد أدنى المستوى المعيشة وإدارة المخاطر الاجتماعية.(خليل، 2016، ص 179).

والمفهوم الأعم للحماية الاجتماعية يشمل كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية بمفهوم تحقيق التوافق والوئام بين أفراد المجتمع وذلك لحماية المجتمع من كل ما من شأنه شرخ هذا الوئام والتوافق المطلوب لتحقيق التنمية الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات ويشمل هذا الأفراد والأسر والمجتمعات فمعالجة الفقر شكل من أشكال هذه الحماية. (الصغير، 2004، ص 39).

والتقليل من تسخير الأطفال في الأعمال الشاقة شكل أخر من أشكال الحماية والحد من ابتزاز الذكور والإناث شكل ثالث من أشكال الحماية والتوكيد على العدل في التعاطي مع شئون المرأة من منظور لا يتوافق مع الحملات الداعية إلى تحريرها شكل رابع من أشكال الحماية الاجتماعية وهكذا تمتد الأشكال وتتعدد المسؤوليات أمام مؤسسات المجتمع المدني.(النملة، 1433، ص 302).

الاطار النظري للدراسة:

يعتبر المجتمع المدني عموما شكل من اشكال الحياه الاجتماعية التي تقع في مكانه بين الدولة والشعب فهو ينطوي على مجموعه المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل الاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية والنقابات المهنية فالنقابات المهنية من اهم نقابات المنظمات المدنية فهي تتقاسم السلطة التشريعية مع الدولة كما انها تقوم بتنظيم العمل المهني مع الدولة و تمارس نشاطها على ثلاث محاور خدميه في العمل المهني لحمايه ولضمان الحقوق المهنية والواجبات على المستوى الوطني فهي تقوم بالتنسيق بين الدولة عند بدء سياسات العمل الفنية بالإضافة الى ما تقوم به من خدمات انسانيه واجتماعيه للأعضاء.(United Nations, 2004)

وظهرت فكره المجتمع المدني لتشير الى مجموعه الممارسات المختلفة الاجتماعية والسياسية التي تسعى للتعامل مع السلطة والدولة وتحقيق العلاقة الوثيقة بينهما.(Nee, G, 2005, p 610).

وترى اماني قنديل ان مفهوم المجتمع المدني يشير الى مجموعه التنظيمات التطوعية التي نشأت ارادياً لتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح اعضائها او فئات مهمشه في المجتمع ككل و فيما يعرف بالمنفعة العامة وهي في ذلك تلتزم بقيام التراضي والتسامح وقبول الاخر والإدارة السليمة والاختلاف.(قنديل، 2005، 17).

وهناك من يحدد ان المجتمع المدني شاملا لكافه التنظيمات والحركات الاجتماعية سواء من الناحية الايدلوجية او السياسية او الثقافية و انماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والمستقلة عن الدولة وسلطتها واجهزتها التي تسعى من خلالها تعبئه امكانياتها ومواردها المالية والبشرية والروحية الى احداث تطورات مرغوب فيها في المجتمع لصالح الجماعات المهنية والنوعية(عبداللطيف، 1995).

وتشمل منظمات المجتمع المدني الدفاعية على الكثير من المنظمات كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الاهلية.

كما أن عدد الاحزاب السياسية بدا منذ اواخر السبعينات من القرن العشرين مع زياده هامش الحريات وصدور قانون الاحزاب الجديد في التزايد و لعل ما شهدته السنوات القليلة الماضية من جهود متسارعة نحو الاصلاح السياسي كان له اثره على تزايد عدد الاحزاب وتعد النقابات المهنية والعمالية احد المكونات الأساسية للمجتمع المدني ولم يحدد القانون اغراضها في الميادين المختلفة لتنميه المجتمع وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها القانون ولائحته التنفيذية (افندي، 2004، ص95).

وقد قدم القانون في لائحته التنفيذية امثله لتلك الأنشطة حيث اوضح انه تعد من ميادين تنميه المجتمع اي انشطه تهدف الى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة سواء في ذلك الأنشطة التعليمية او الصحية او ثقافيه او الخدمات الاجتماعية او الاقتصادية او البيئية او حمايه المستهلك او الطبيعية بالحقوق الدستورية والقانونية او الدفاع الاجتماعي او حقوق الانسان وغير ذلك من الأنشطة.(الاحمدي، 2019، ص 409).

وبذلك شمل القانون المنظمات الدفاعية او الحقوقية وهو ما ساعد على انتشار وتوسيع نطاق عمل تلك المنظمات خاصه مع التحولات السياسية الأخيرة التي شهدتها مصر وهناك جيل جديد من منظمات المجتمع المدني نشا اخيرا في بعض البلاد العربية ومن بينها مصر ممثله لنماذج في المجتمعات الغربية ومن ابرزها المنظمات التطوعية التي تخصصت في الدفاع عن حقوق الانسان وحقوق المرأة وممارسه التنمية والمفاهيم العربية الحديثة وتلك التي نشأت للدفاع عن قضايا معينه بداتها مصر قضايا البيئة والثقافة الصحية.(عبود، 2003، ص 650).

وقنوات المجتمع المدني الدفاعية هي قنوات للمشاركة السياسية التي تؤثر في صنع السياسات والقرارات وتساعد على تدريب القيادات المستقبلية وعلى ادخال اعداد متزايدة من المواطنين في مجال السياسة القومية وتساعد الحكومة على تحسين اداء النظام السياسي عن طريق جذب الانتباه الى قطاعات المجتمع المهملة وبذلك تساعد المنظمات الاهلية على توسيع

مجالات الاختيار في صنع القرار علي المستوي القومي وتسهم ايضا في التنمية السياسية للمجتمع عن طريق تطوير البناء القاعدي المدني وخلق أسس للحوار والمداولات العامة كوسيلة لإدماج المواطنين في عمليه الديمقراطية.(Easton, S. and Shetyl. Janet, 1998, p 252).

الائتلافات او التحالفات:

الائتلاف هومجموعه من المنظمات تعمل سويا بأسلوب يتسم بالتنسيق للوصول الى هدف مشترك او هو عباره عن محاضره ، مشوره ، اجتماع ، مناقشه ، تستخدمها المنظمات الرسمية وغير الرسمية لحل الصراع والوصول لقرارات.

والتحالف هو مجموعه من ثلاث منظمات او اكثر لا يعملون جميعا لتحقيق هدف سياسي مشترك ويمكن ان تنطوي على التزام رسمي تجاه التحالف ولكن عادة لا يضم تحويل موارد المنظمات فيما بينها.(شنايدر، 2019، ص 155).

والائتلاف هو تنظيم للمؤسسات التي تعمل معا من اجل هدف مشترك كما أن معظم الائتلافات يتم تكوينها لبناء القوه اللازمة لإدارة شيئا ما لا تستطيع مؤسسه واحده ان تؤديه بنفسها الائتلافات هي ظاهره عالميه حيث ان معظم الناس ينتمون الى جماعات رسميه او غير رسميه او ائتلافات تنظم في اطار الحياه الأسرية، الوظيفية، الأنشطة الدينية، الاجتماعات الترويجية ويستخدم الناس ائتلافاتهم الشخصية او المهنية بطريقه روتينية مثل البحث عن وظيفه جمع الاموال لبناء مدرسه او مركز لخدمه المجتمع أو الداعية لاحد السياسيين او الضغط على القيادات للتوسع في الخدمات المتاحة على المستوى المحلي وللائتلافات اهميه خاصه في الدعوة للسياسات لأنها تخلف هياكل للمنظمات او الافراد ليشتركوا في ملكيه الاهداف العامة ومثال على ذلك في مجال الصحة فان عضويه الائتلاف هنا وغالبا ما تتضمن ممثلين المنظمات غير الحكومية الجمعيات النسائية الهيئات المجتمعية الجمعيات المهنية للممرضات والاطباء والمحامين كمان القيادات المحلية والدينية تشكل مصدرا هاما في العضوية المحتملة للائتلاف ذلك لان تأثيرهم في تحقيق اهداف الائتلاف له قدر من الأهمية وان قضايا الدعوى تعتمد على واقع السياسة المحلية وفرص التغير المتاح بالإضافة الى الاهتمامات المحددة لأعضاء الائتلاف.

وان مناقشه دور الائتلافات و المنظمات غير الحكومية في التغير الاجتماعي يطرح اول ما يطرح الدور الذي تلعبه هذه الائتلافات والمنظمات على مستوى العالم لإيجاد حركات اجتماعيه تجمع شرائح وقطاعات من طبقات متفاوتة ومختلفة حول قضايا كبرى ومطالب ترتبط بهذه

القضايا وتسعي بأشكال مختلفة للتأثير على الراي العام لحثه على الاهتمام بهذه القضايا والتأثير على صانعي هذا هذه السياسات لدفعهم الى اتخاذ قرارات ومواقف بهذه الخصوص .

اهم ما يميز الائتلافات

- فرصه لزياده الوعي: الوظيفة الأساسية او الهدف الاساسي من اقامة الائتلافات هي زياده الوعي لدى المواطنين وذلك من خلال قيام المنظم الاجتماعي بإلقاء الضوء على الحقائق والقضايا او اضافه معلومات جديده فهي فرصه لعرض وجهات النظر المختلفة.

- التأثير على صناعه القرارات او التوصية لصناع القرار: من خلال المنظمات التطوعية والمؤسسات المدنية والمؤسسات التخطيطي حيث لها تأثير في تغيير السياسة وتصمم بعض منها لمساعده صناع السياسة في صناعه القرار حيث انها تملك المعلومات عن المصادر المتاحة وتنميه البرامج والعمل الجماعي افضل من العمل الفردي فهو عمليه تنسيق للجهود والامكانيات وتجميعها مع بعضها من اجل تكوين صوت وراي مؤثر على مصدر القرار .

- زياده عدد المؤسسات الى الحد الاعلى وزياده عدد الاشخاص الذين تضمهم قضية ما فالائتلاف يقوي الاهتمامات لدي بعض الجماعات النوعية ويضاعف فعاليتهم في احداث التغيير الاجتماعي .

- تجنب الظروف السائدة حيث تقوم المنظمات المشابهة بعمل بيانات متناقضة امام صناع القرار ولا يوجد ثمة شيء يستطيع ان يقلص نجاح جهود الدفاع بسرعه اكبر من وجود جماعات تختلف بشكل عام بشأن الاسباب الاثار المجال التكاليف الحلول المتعلقة بأي مشكله .

- تمثيل اكبر من بعد للقضية او اكثر من زاويه لها.

- المشاركة في العمل المتعلق بجمع وتحليل البيانات او التشريع الخاص بإحدى القضايا

- توزيع الموارد المحدودة للموظفين والامدادات والرواتب فيما يتعلق بموظفي الائتلاف ويمكن تقويتها بصوره اكبر.

انواع الائتلافات

الائتلافات مثلها مثل القائمين بالمدافع وتأتي على جميع الاشكال والاحجام وكل نوع يخدم غرض معين وليس كل تصنيف فريد من نوعه فعلى سبيل المثال قد يكون الاختلاف دائما او رسميا او وحيدا او وحيد الموضوع او يكون غير رسمي او يكون جغرافيا او يكون متعدد الموضوعات وتتراوح لاختلافات بين كونها فائقة المرونة الى اخرى ذات هياكل شديده التعقيد وتجتذب الانماط المختلفة للائتلافات.(شنايدر، 2019، ص 120).

دائمه:- ان الائتلافات الدائمة هي منظمات مندمجة لديها موظفين و مجلس اداره وتتم عمليه اتخاذ القرارات بأسلوب هيكلي ومنظم ويبدأ العديد من الائتلافات بصفه مؤقته كمجموعات غير رسميه ثم تستمر للعديد من الاعوام حتى تنضج لتصبح ائتلافات دائمه مثل مؤسسه او نقابه تجاريه او اتحاد نقابات

مؤقته:- الائتلافات المؤقتة تتجمع لغرض او هدف معين وحين يتم تحقيق هذا الهدف ينحل الائتلاف وفي بعض الاحيان يستمر الائتلاف كيان واحد ومتكاملا وذلك اذا تبنا هدف اخر.

رسميه:- ينضم الاعضاء بأسلوب رسمي الى الائتلاف ويشددون اشتراك ورسوم يعترف بهم كأعضاء الائتلاف.

غير رسميه:- لا توجد عضويه رسميه في هذه الائتلافات ولذلك فالأعضاء يتبدلون دائما

متعددة الموضوعات:- يتناول الائتلاف العديد من الموضوعات او اهداف المدافعة خلال فتره وجوده .

التشبيك:-

ادت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية في المناخ الدولي في الآونة الأخيرة الى اتجاه الدولة نحو اتاحه مزيد من الحرية للمنظمات غير الحكومية بل و الاعلان صراحة على اهميه الدور الذي تطلع به الجمعيات الأهلية في إنجاح عمليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ما تقوم به لتفعيل المشاركة الشعبية.

كما انه اتفاق عدد من الافراد على مجموعه من المبادئ والاهداف يبتغون من انجازها تحقيق الصالح العام او على الاقل تحقيق مصالح اعضاء الحزب وهم اساسا فئه من فئات المجتمع كما انه يبارك عن تنظيم اجتماعي يقوم على راسه جهاز اداري وهيئه من التنفيذيين فضلا عن

اعضاء الحزب منتشرين في مختلف قطاعات المجتمع و اختلاف مستويات اعضائه جماعاته وانبسط اكثر من حزب في بعض المجتمعات وافق للمصالح واهداف كل جماعه من جامعات المجتمع.(سعد، 1990، ص 202)

ومن ابرز منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع مشكلات المجتمع نجد الجمعيات الاهلية والنقابات المهنية والعمالية والاحزاب السياسية و المنظمات الحقوقية والأندية والاحزاب السياسية والحزب عباره عن مجموعه من الافراد التي تعمل معا لتقييد مصالح مشتركه من خلال العمل السياسي.(Susan and Peter Calvert, 1992, p.46).

4-النقابات المهنية والعمالية:

تعد النقابات المهنية والعمالية احد المكونات الأساسية للمجتمع المدني ولم يحدد القانون اغراضها في الميادين المختلفة لتنميه المجتمع وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها القانون ولائحته التنفيذية.(افندي، 2004، ص 95).

وقد قدم القانون في لائحته التنفيذية امثله لتلك الأنشطة حيث اوضح انه تعد من ميادين تنميه المجتمع اي انشطه تهدف الى تحقيق التنمية البشرية المتواصل وسواء في ذلك الأنشطة التعليمية او الصحية او الثقافية او الخدمات الاجتماعية او الاقتصادية او البيئية او حمايه المستهلك او التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية او الدفاع الاجتماعي او حقوق الانسان وغير ذلك من الأنشطة.(الاحمدي، 2000، ص 50).

وبذلك شمل القانون المنظمات الدفاعية او الحقوقية وهو ما ساعد على انتشار وتوسيع نطاق عمل تلك المنظمات خاصه مع التحويلات السياسية الأخيرة التي شهدتها مصر، وهناك جيل جديد من منظمات المجتمع المدني نشأت اخيرا في البلاد العربية ومن بينها مصر ممثله النماذج في المجتمعات الغربيه ومن ابرزها المنظفات الطبيعية التي تخصصت فى الدفاع عن حقوق الانسان وحقوق المرأة ومارست التنمية وافق المفاهيم العربية الحديثة وتلك التي نشأت للدفاع عن قضايا معينه بذاتها مثل قضايا البيئة والثقافة الصحية.(عبود، 2003، ص 409).

وقنوات المجتمع المدني الدفاعية هي قنوات للمشاركة السياسية التي تؤثر في صنع السياسات والقرارات وتساعد على تدريب القيادات المستقبلية وعلى ادخال اعداد متزايد من المواطنين في مجال السياسة القومية وتساعد الحكومة على تحسين اداء النظام السياسي عن طريق جذب الانتباه الى قطاعات المجتمع المهملة وبذلك تساعد المنظمات الأهلية على توسيع مجالات الاختيار في صنع القرار علي المستوي القومي وتجوزهم ايضا في التنمية السياسية للمجتمع عن

طريق تطوير البناء القاعدي المدني وخلق حساس للحوار والمقاولات العامة كوسيله لإدماج المواطنين في عمليه الديمقراطية.(Easton, S. and Shetyl. Janet, 1998, p 252).

والنقابات غرضها الدفاع عن المصالح المشتركة لأفراد منتمين الي مهنه متقاربه والعمل على النهوض بهم ورفع مستواهم و تحسين احوالهم الاجتماعية والمادية.(حبيب، 1974، ص 345).

او هي اتحادات او هيئه تمثل مجموع العاملين او الموظفين في صناعه او مهنه وتملك التعبير عن رغباتها وامالهم وتعمل على التصدي للمشكلات التي تواجه اعضائها سواء كانت مشكلات اقتصاديه او اجتماعيه او مهنيه كما تعمل في نفس الوقت على تدعيم المهنة والعمل بما يترتب عليه رفع مستوى الممارسة للعمل او المهنة(عمران، 1989، ص 28).

فالنقابة تعبر عن مجموعه من الافراد تتحدد في شكل تنظيما وهيئه لها صفه الاستمرار ولها اهداف وتسعى الى حل مشكلات اعضائها وان كانت هذه المشكلات اجتماعيه اقتصاديه او مهنه او سياسيه كما تسعى الى الدفاع عن مصالح اعضائها المشتركة ورفع مستواهم وتدعيم العمل او المهنة التي ينتمي اليها هؤلاء الافراد ليس هناك مفهوما واحد محدد للنقابات العمالية وذلك لان النقابات تختلف في طبيعتها ووظائفها من مجتمع لآخر حسب النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع وتنشا بغرض مواجهه اصحاب الاعمال سواء فيما يتعلق ب شكواهم عم منازعاتهم او منازعات العمل او الاجور او معدلات الاجور او ساعات العمل او ظروف العمل في منظمات دفاعيه لمواجهه اصحاب الاعمال ومن ثم فوظيفتها هي تحسين ظروف العمل وحمايه حقوق العمال كمان لها ادوارا تجاه مجتمعها ورعاية مصالح اعضائها.(نوح، 1999، ص 253).

كما تسعى الى رعاية المهنة وتقديم خدمات مباشره لأعضاء النقابات والهدف الخاص بالمدافع هو من اهم اهداف النقابة المهنية او العمالية ويتمثل فى الدفاع عن المهنة والدفاع عن اعضاء النقابة والدفاع عن افراد المجتمع غير ذلك.(العربي، 1995، ص 5).

4. الجمعيات الاهلية:

تشكل الجمعيات الأهلية ابرز المنظمات المدنية التي تتعامل مع مشكله الفقر منذ قديم الازل و هي تلك الكائنات التي يكونها الاهالي ويتولون ادارتها وتمويلها واشهارها بجهود تطوعيه في قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية القانون 32 لسنه 1964 والمعدل بقانون 84 لسنه 2002.(علي، 2006).

وتطرح تلك الجمعيات قطاع ثالث بين الدولة والقطاع الخاص باعتبارها احد المحفزات المهمة لمدخل تنموي جديد والاعتماد على الذات ويركز على الاندماج وتشغيل البيئة الاجتماعية والاقتصادية للقواعد الشعبية تحتيه.(The Challenge of Slum, 2003, p 153).

هذا وتعتبر منظمات غير حكومية قطاع من قطاعات المجتمع المدني الا انها اكثر قطاعاته تبلوراً.(ليلة، 2002، ص 31).

5. المنظمة المصرية لحقوق الانسان:

كما ينظر الى الحزب السياسي على انه يتكون من مجموعه من الافراد الذين لديهم افكار عامه مشتركه عن السياسة الاجتماعية وافكار متخصصه عن العمل السياسي.(Abraham Ribicff and Jon, p 43).

وهو تجمع منظم تسود اعضاءه افكار و معتقدات وقيم واحده يستهدف الامساك بالسلطة اعتمادا على برنامج معلمين لبلوغ سياسات تراها زعامته في صميم الصالح الوطني والحزبي.(عليوه وآخرون، ص 216).

يستمد اي حزب اهميته من حصوله على القوه وتأييد عدد كبير من افراد الشعب لأهدافه وافكاره ومعتقداته وقيامه بالعديد من الأنشطة التي تخدم غالبيه مواطني المجتمع ومن استخدامه لنفوذه للتأثير على السياسة العامة والوصول الى كل قرار يكون في صالح اعضائه ومواطني المجتمع.

ثم تأتي اهميه الاحزاب السياسية ايضا من انها تمثل حلقه وصل بين المواطنين والحكومة ومن المسلم به ان الاحزاب تتوال تحويل الفكر الاجتماعي و ترجمته الى سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمه تطالب الحكومة بتنفيذها.(محمد، 1999، ص 70).

ماهي المدافعة التشريعية:

يعني الدفاع التشريعي العمل مع هيئات صنع القانون والمشرعين الفرديين لكسب تأييدهم من اجل احتياجات معينه او خدمات محدده لمجموعه من السكان.(w.infox.osba.org, 2007)

والمدافعة التشريعية فعل موجه نحو تغيير سياسات او مواقف او برامج والدفاع التشريعي يعني تدخل على مستوى الوحدات الكبرى الاخرى للدفاع عن قضيه معينه ويتضمن جهود لإحداث التغيير في التشريعات لصالح فئه من العملاء.(Koren K. Krist-Ashman, Grafton H. Hul: Generalist, 2001, p 369).

كما تعتبر عمليه لإشراك الناس في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.(www.marafea, org,2007).

وهي محاوله الوصول الى قرارات واستصدار تشريعات لصالح العملاء والمدافعة في تنظيم المجتمع تتضمن المشاركة من جانب العملاء والضغط من اجل الحصول على مكاسب الفئات الاكثر حرمانا.(قاسم، 2000، ص 137).

وهي نشاط متعدد الاوجه مطلوب لإصدار قانون لتصحيح وضع ماء ويستخدم تنظيم المواطنين من خلال البحث وحملات اللجان العامة، والبريد الالكتروني ، وعمل شبكه من الاصدقاء المسؤولين.(David A. Hardesstle and other, 2004, p369).

الدفاع والتحديث بالنيابة.

المدافع هو الشخص الذي يدافع او يتشفع او يمثل شخص اخر وينوب عنه والدفاع ايضا هو عمل من اعمال التحدث او الكتابة لصالح شيء ما والتوصية العامة والتأييد او الدعم.(شنايدر، مرجع سابق، ص 156).

كما ينظر اليها على انها اي جهد منظم يبذله المجتمع وقياداته بهدف مواجهه المشكلات الاجتماعية و ايجاد نظم اجتماعيه جديده من اجل صالح المجتمع واشباع احتياجات السكان وحل مشكلاتهم وزياده رفاهيتهم وهو بذلك احد الوسائل الهامه المتاحة امام افراد المجتمع لتشكيل او تغيير الاوضاع الاجتماعية التي يعيشون فيها.(عبداللطيف، 1993).

والسلطة التشريعية هي السلطة المناط اليها اصدار القوانين فان استخدام المدافعة من خلال العمل الاجتماعي على المستوى القومي امر حيوي وضروري بقصد التأثير على السلطة التشريعية لاستصدار تشريعات وقوانين تتصل بالرعاية الاجتماعية لتحقيق صالح بعض فئات المواطنين وينبغي التنويه على ان عمليه المدافعة التشريعية على المستوى القومي ليست عمليه سهله بل هي عمليه يحيط بها صعوبات كثيره وترجع هذه الصعوبات في المقام الاول صعوبات العملية التشريعية وتعقدها حيث تتكون من شبكه متعددة من الأنساق والافراد فضلا عن ضآله الابحاث التي اجريت عليها لتوضيح العملية التشريعية والعوامل المؤثرة فيها ورغم ذلك فان الخدمة الاجتماعية تستطيع ان تتعامل بنجاح مع العملية التشريعية اذا ما امدت مدخلات النسق التشريعي بالبيانات الملائمة والتي قد تؤثر على اتخاذ القرار التشريعي خاصه تلك البيانات التي تتصل بطبيعة الظروف الحياتية في المجتمعات والنتائج المحتملة للمشكلات الاجتماعية على حياه الاسر والافراد .

مهارات المدافعة التشريعية

- **مهاره التفاوض**

التفاوض هو احد الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في طريقه تنظيم المجتمع لمواجهه مشكلات النزاع بالمجتمع او بعض وحداته وتسعي الاطراف المشتركة في النزاع الى ايجاد حلول له سواء بالدخول مباشره في نقاش وحوار او من خلال وسيط او مفاوض ويتضمن التفاوض ثلاث جوانب هي: الموقف التفاوضي، اطراف التفاوض، الهدف التفاوضي.(عبداللطيف، 2003، ص 146).

وتتمثل نظريات التفاوض في الاتي:-

النظرية الكلاسيكية:

وهي التي يتخذ فيها كل مفاوض موقف ويدافع عنه قدر استطاعته وقد يتمسك الاطراف بمواقفهم المتعارضة فيفشل التفاوض .

النظرية المعتمدة على مصالح الاطراف المعنية:

وهذه النظرية تعتمد على مصالح الاطراف المعنية كأساس للوصول الي حلول خلاقة تحقق بها كل الاطراف الفائدة القصوى .

نظريه التفاوض المنظم:

عرفها البعض بانها العملية التي تساعد المفاوضين على الوصول الى اتفاق حكيم يحقق المصالح المشروعة لكل طرف من الاطراف المعنية بأقصى حد ممكن ويحل هذا الاتفاق نقاط الاختلاف بطريقه عادله مع امكانيه استمرار هذه الحلول والاخذ في الاعتبار مصالح المجتمع والذي تتعامل معه الاطراف المتفاوضة .

مهاره الاتصال:

الاتصال هو عمليه او وسيله للتأثير في افراد المجتمع وجماعاته والمؤسسات العاملة به ويؤدي الى تبادل الآراء والافكار وايجاد التفاهم والتبادل بين افراد المجتمع ويؤدي الى تحقيق الاهداف المحددة اذا تم بالأسلوب والوقت المناسب وفى حدود الامكانيات المتاحة.(عبداللطيف، 2005، ص 224).

ويمكن وصف المدافع كاتصالي او معبر عن حاجات العملاء والمدافعة في الخدمة الاجتماعية تحاول تأكيد ذلك مستخدمه كافه اشكال الاتصال المختلفة والتي من اهمها الاتصال عن طريق الحديث الكتابة ونجاح الاتصال يعتمد على المتحدث او الكاتب حيث يعطي تماما محتوى

الرسالة، ويجب على المنظم الاجتماعي ان يكون متحدثا ماهرا وكاتبا جيدا حيث ان فاعلية الاتصال تعتمد على القدرة الذاتية حتى يستطيع الوصول للأخرين والتأثير عليهم مما يسهم في تغيير الظروف.(Robert L. Schenider and Lori Lester, p 94)

وتستخدم لتصف العلاقة بين العميل والمنظم الاجتماعي " المسؤولية تجاه العميل" وتهتم بحاجات العملاء والدفاع عن حقوقهم مستخدما استراتيجيات وتكنيكات المدافعة ويتم التمثيل من خلال رؤيه المنظم الاجتماعي نفسه مصدر قوه لمساعده العملاء .

تبادليه: تصف العلاقة بين العميل والمنظم الاجتماعي المدافع " تبادل اعتماد تساو ارتباط " على نفس المستوى من العلاقة فيما بينهم وذلك لتبادل الافكار والخطط والعلاقة المتبادلة تعتمد على الاحترام والاعتراف بحق العميل في تقرير مصيره وتقديرا لذاته ومساعده العميل في تحديد اهدافه والتعرف على المعوقات ثم اخذ الفعل اللازم لتعريف المشكلة وتحديدها من وجهه نظر العملاء .وتساعد انشطه الدعوة على توعيه المجتمع الدولي و وسائط الاعلام الدولية بأهم اهداف قضايا المجتمع ومن بين الاهداف الرئيسية للدعوة على الصعيد العالمي على تعبئه الموارد لفائدة البرامج السكانية.(الامم المتحدة، 2000، ص8).

تنظيم المجتمع و المدافعة التشريعية:-

يهدف تنظيم المجتمع الى بناء هياكل اجتماعيه دائما يمكنها ان تخاطب وان تعمل على تقديم حاجات المواطنين او حاجات الجماعات الخاصة وان تنظيم المجتمع لا يعدو ان يكون اداه تستعمل في كافه المجتمعات لعلاج عدم التوازن بين الضعفاء والاقوياء ويمكن القول ان انه داخل تنظيم المجتمع يوجد مثل يقول المنظمون ينظمون المنظمات والتحدي الحرج لمنظمي المجتمع يكون في الوصول الى الناس وتعليمهم وتنظيمهم لأساليب تغيرهم وعلاقتهم بالسلطة ويهدف تنظيم المجتمع الى تقويه قدرات الافراد والمنظمات لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية مع مساهمه المجتمع باسره كما يستعمل المنظمون الاجتماعيون نظم اداره المعلومات وتوسيعها وتنسيقها واستعمال الموارد على نحو افضل و غالبا ما يتحدى الناشطون الاجتماعيون هياكل السلطة الموجودة وعدم المساواة مع التركيز على التغيرات الاجتماعية الأساسية او اعاده توزيع السلطة وصنع القرار وسمة تكتيكات يستخدمها الناشطون الاجتماعيون مثل تنظيم اعداد الناس وبناء القدرات والدفاع وتعليم المجتمع.(شنايد، مرجع سابق، ص 191).

فسارت المدافعة التشريعية الان منهجا لحل المشكلات واحد انواع العمل الاجتماعي فان ذلك يعني ان لها جذورها التاريخية في نشاه مهنه الخدمة الاجتماعية فقد كانت الرعاية الاجتماعية

تتم تلقائيا من خلال جماعات المجتمع ولكن نظرا لازدياد حجم حركه التبادل التجاري ظهرت مشكله معقده غير تقليديه.(عبدالعال، 1998، ص 10).

تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن:

عادة كان يتم استخدام الحماية الاجتماعية في دول الرفاهية الأوروبية وأجزاء أخرى من العالم المتقدم للحفاظ على مستوى معيشة معين ومعالجة الفقر الوقتي ويمكن إرجاع أحد الأمثلة الأولى عند الحماية الاجتماعية التي تغزوها الدولة إلى الإمبراطور الروماني (تراجان) الذي قام بتوسعة البرنامج للحصول على الحبوب مجاناً كي يشمل المزيد من المواطنين الفقراء في الإمبراطورية وبالإضافة لذلك وضع الأموال العامة لدعم الأطفال الفقراء ولم تكن الرفاهية منظمة من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين, وقد أنشئت أنظمة الرفاهية (الرعاية) خلال هذه الفترة في ألمانيا وبريطانيا العظمى لاستهداف الطبقات العالمية واتبعت الولايات المتحدة هذا النظام بعد عدة سنوات خلال فترة الكساد الكبير لتقديم الإغاثة الطارئة لأولئك الذين يعانون بشكل أصعب, ومع ذلك تمت الحماية كنهج سياسي في الدول النامية لمعالجة قضايا الفقر باستمرار والأسباب الهيكلية المستهدفة وعلاوة على ذلك تم تصميمه لرفع المستفيدين من براثن الفقر بدلاً من تقديم الحماية السلبية في أوقات الطوارئ. (معهد الامم، 2010)

شبكات الحماية الإجتماعية:

هي آلية من آليات الحماية الإجتماعية المرحلية التي تسهم في تخفيف حدة البؤس ومكافحة الفقر كما تعمل على تمكين فئات المجتمع التي تضررت من وجود حروب أو كوارث طبيعية أو تطبيق سياسات إصلاحية بالمجتمع لم تمكنها من أن تؤدى دورها بالمجتمع ولم تعمل على إشباع إحتياجاتها.(عبداللطيف، 2015، ص 19)

وهي مفهوم أطلقته الأمم المتحدة في يونيه 2009م وتعرفه بأنه "عملية ومنهج وأداة يمكن من خلالها مواجهة الأزمات التي تعاني منها الدول نتيجة قصور أو عجز في برامج الحماية الإجتماعية "وبالتالي يكون الهدف الأساسي لأرضية الحماية الإجتماعية توفير الحماية الإجتماعية الملائمة للجميع، وهى "تلك العملية التي يمكن من خلالها عمل الآتي:

أ. يكون لجميع السكان الحماية المالية اللازمة للنهوض بالصحة.

ب. يتمتع جميع الأطفال بالدخل الآمن الذي يوفر لهم الرعاية الصحية والمادية والتعليم.

ج. يتمتع جميع السكان من الفئات العمرية النشطة الذين هم في سن العمل بدخل كاف يصون لهم كرامتهم.

د. يتمتع جميع كبار السن وجميع السكان الذين لديهم إعاقة بدخل يوفر لهم حياة كريمة.(الدولي، 2012، ص 25)

وتقوم دولة الحماية الإجتماعية والمواطنة على تأمين مصادر الحياة الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم والطاقة والمياه حيث تستهدف برامج دولة الحماية الإجتماعية والمواطنة من خلال الآليات الخاصة بها إلى تقليل الفقر وتقليص إحتمالات التعرض له والعمل على تحقيق أكبر قدر من المساواة وتشجيع النمو الإقتصادي ومن أبرز برامجه التعليم والتدريب خصوصاً للمتعطلين عن العمل وخلق فرص عمل مؤقتة والإهتمام ببرامج الصحة ومواجهة الأمراض وبرامج الغذاء وبرامج تمويل المشروعات الفقيرة والتنمية الريفية والحضرية، كما تعمل دولة الحماية الإجتماعية والمواطنة على تحقيق الدمج الإجتماعي في إطار عملية تنموية شاملة لتحقيق ما يلي:

أ. إستيعاب كل أفراد المجتمع وتعزيز قدراتهم على مواجهة مشاكلهم.

ب. الأخذ بالاقتصاد الإنتاجي المركب (الزراعي، الصناعي والتكنولوجي).

ج. مراعاة قوانين العمل والتشغيل وفق المعايير العالمية والإنسانية العادلة والمتعارف عليها.

د. دراسة النماذج المرتبطة بالحماية الإجتماعية بالدول القريبة من مصر والاستفادة من التجارب الأجنبية ولاسيما النماذج البرازيلية والأندنوسية والماليزية والهندية والتي يتم الكشف من خلالها عرض برامج الحماية الإجتماعية والتي وجد أنها تعتمد على إبداعات ومهارات إنتاجية جديدة وبرامج للرعاية الإجتماعية المتطورة يتحقق من خلالها المقومات الخاصة بالحماية الإجتماعية وأهمها:

- **التكاملية مقابل الاستهداف:** والمقصود بذلك أن كل مواطن ينبغي أن يحصل على الخدمات الخاصة ببرامج الحماية الإجتماعية لأن الجميع يساهم بشكل تعاوني هو

(التضامن الإجتماعي) ويستفيد منه الجميع أيضاً بشكل متكامل أي أن الإستثمار الإجتماعي يساعد على تنمية الوطن بأكمله وليس إستهداف فئة يعيشها.

- **تنمية القدرات والدخل:** بمعنى لابد من الإهتمام بتنمية القدرات التي سوف تؤثر على أداء المجتمع وتؤثر على تحسين نوعية الحياة مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية بالمجتمع ومن خلالها ينمو الدخل ويحافظ الإنسان على توازنه الإجتماعي.(Martindale, Don,2010, p 67).

مكونات الحماية الاجتماعية:

تذهب بعض الدراسات إلى التأكيد على أن برامج الحماية الاجتماعية تشمل على توسيع مظلة تغطية التقاعد واحتياجات المتقاعدين إضافة إلى تزويد العاطلين عن العمل بخيارات التأمين المختلفة وبرامج الضمان الاجتماعي.

ويرى (أندي نورتن) أن برنامج الحماية الاجتماعية **تتكون من نوعين من الإجراءات هما:**

1) المساعدات الاجتماعية: وهي التي تمد الجماعات المستبعدة بالخدمات والموارد والمستبعدين هم من ذوي الدخل المنخفض أو الفقراء.

2) التأمينات الاجتماعية: وهي الضمان التي تمد الجماعات المستبعدة بالخدمات والموارد والذي يمول ويعتمد على مبادئ الضمان الاجتماعي.

ويعتبر (ديف) مكونات الحماية الاجتماعية هي:

1) التأمينات الاجتماعية وهي تشير إلى اشتراكات الأفراد في الأجهزة الحكومية أو الخاصة.

2) المساعدات الاجتماعية وهي التي تعطي إلى هؤلاء الذين يعانون من العوز عن طريق المجتمع.

3) ضمان الحد الأدنى لحماية المواطنين في أماكن العمل.(خليل، مرجع سابق، ص ص 185، 186)

4) البرامج التي تقدم للعاملين مثل برامج العمل الخاصة.

5) البرامج المتخصصة لحماية العاملين في الاقتصاد.

أنواع الحماية الاجتماعية:

- **تدخلات سوق العمل:** هي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال.

- **التأمين الاجتماعية:** يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة مثل التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.

- **المساعدات الاجتماعية:** هي عندما تتم نقل الموارد إما نقداً أو عيناً إلى الأفراد والأسر الضعيفة دون أي وسيلة أخرى للدعم الكافي بما فيهم الأمهات العازبات والمشردين أو متحدي الإعاقة الجسمية والعقلية. (ابوالمعاطي، 2005، ص 73).

المساعدات الاجتماعية:

تمنح المساعدات الاجتماعية لغير المستفيدين من أحد قوانين التأمينات الاجتماعية أو في الحالات الطارئة **وتنقسم إلى ثلاث أنواع:**

أ) المساعدات النقدية: تمنح في حالات فقد الدخل أو انخفاضه نهائياً أو مؤقتاً أو التعرض بظروف يترتب عليها نفقات ضرورية لا قدر للفرد أو الأسرة على تحملها **وتكون بأحد الأشكال الآتية:**

- **المعاشات:** وتمنح للأفراد أو الأسر التي تعرض لفقد الدخل أو انخفاضه نهائياً أو لفترة طويلة. (هاشم، 2014، ص 23).
- **المساعدات الشهرية:** وتمنح للأفراد والأسر التي تتعرض لفقد الدخل أو انخفاضه لفترة مؤقتة وتصرف مساعدات الطلبة وأسر المسجونين والمرأة الحامل حتى تضع والرضيع حتى يكبر وحالات العجز والمرض وحالات الهجر.
- **مساعدات الدفعة الواحدة:**

تصرف للطلبة والمتعطلين الخارجين من السجون ولحالات الوضع ولنفقات الجنائز.

- الإغاثات.
- إعانات العاملين السابقين وأسرهم من بعدهم.
- رعاية أسر المقاتلين مادياً ومعنوياً.
- رعاية المهاجرين من مدن القناة ومن أهالي النوبة.
- المساعدات العينية.

- القروض.

وتمنح المساعدات الاجتماعية عن طريق الوحدات النابعة لوزارة الشؤن الاجتماعية (وزارة الضمان الاجتماعي حالياً)، الجمعيات والمؤسسات الخاصة, بنك ناصر الاجتماعي, صندوق الزمالة والتكافل الاجتماعي, وزارة الأوقاف, النقابات المهنية والعمالية.(هاشم، 2014، ص 24).

سابعا: الاجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وذلك لأنها تمكننا من الحصول على معلومات دقيقه و تصور لنا الواقع وتسهم في تحليل ظواهر الى جانب وضع مجموع مجموعه من القضايا العلمية التي يمكن ان ترشدنا في تطوير موضوع الدراسة التي نحن بصددها والتي من خلالها يسعى الباحث الى توصيف واقع التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآليه لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القرى الاكثر فقرا.

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع اعضاء مجالس ادارات المنظمات الدفاعية والعاملين مجال الدراسة متمثلة في النقابات المهنية والعمالية، الاحزاب السياسية.

مجالات الدراسة:

أ. المجال المكاني:

وتعد محافظه قنا المجال المكاني لهذه الدراسة حيث اجريت الدراسة على النقابات المهنية والعمالية ويمثلها اعضاء نقابه المهن الاجتماعية الفرعية بمحافظه قنا نقابه المعلمين الفرعية بمحافظه قنا ، الاحزاب السياسية و يمثلها اعضاء حزب الوفد بمحافظه قنا

المنظمات الحقوقية ويمثلها (المنظمة المصرية لحقوق الانسان بمحافظة قنا)

ب. المجال البشري

جميع اعضاء مجالس ادارات المنظمات العاملة في مجال المدافعة مجال الدراسة وعددهم (34) عضوا

يوضح الجدول التالي توزيعهم:-

جدول رقم 1

م	نوع المنظمة	التنظيمات الممثلة لها	التكرار
1	النقابات المهنية و العمالية	نقابة المهن الاجتماعية الفرعية بمحافظة قنا	9
		نقابة المعلمين بمحافظة قنا	11
2	الاحزاب السياسية	حزب الوفد بمحافظة قنا	6
3	المنظمات الحقوقية	المنظمة المصرية لحقوق الانسان بقنا	8
المـــجمـــوع			34

ج. المجال الزمني:

يتمثل في فتره جمع البيانات من الميدان والتي بدأت فيه 16/ 10/ 2020م وانتهت في 2020/12/30م.

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة استبيان لأعضاء مجالس ادارات المنظمات العاملة في مجال المدافعة وروعي فيها اتباع اجراءات الصدق الظاهري لعدد (10) من المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية و تضمنت الاستمارة المحكات التالية:-

المحك الاول:- التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآليه لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الأكثر فقراً .

المحك الثاني:- تحديد بعض فنيات الممارسة المهنية للمنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الأكثر فقراً .

المحك الثالث:- خاص بتحديد العوامل الداعمة والمعوقة لتفعيل التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كاليه لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الأكثر فقراً .

أولا: وصف مجتمع الدراسة

جدول رقم (2)

يوضح وصف عينة المبحوثين من العاملين واعضاء مجالس ادارات المنظمات الدفاعية

مجتمع الدراسة ن = 34

م	وصف عينة أعضاء مجالس ادارات المنظمات		التكرار	النسبة%
1	النوع	أ	ذكر	21	% 61.8
		ب	أنثي	13	% 38.2
3	الحالة الاجتماعية	أ	اعزب	10	29.40
		ب	متزوج	19	55.90
		ج	مطلق	2	5.90
		د	ارمل	3	8.80
4	الحالة التعليمية	أ	اقل من متوسط	5	14.71
		ب	مؤهل متوسط	7	20.6
		ج	مؤهل فوق متوسط	10	29.40
		د	مؤهل عالي	12	35.30
5	الوظيفة داخل المنظمة	أ	رئيس مجلس الإدارة	4	28.57
		ب	وكيل مجلس الإدارة	4	28.57
		ج	امين الصندوق	4	28.57
		د	عضو مجلس الإدارة	15	41.58
		هـ	رئيس لجنه	7	20.6

يتضح من بيانات الجدول السابق الذي يوضح وصف عينة العاملين طبقا للنوع ان الغالبية العظمي منهم من الذكور و ذلك بنسبة 61.8 % بينما تمثل الاناث 38.2 % و قد يرجع ذلك الي قصور التطوع من جانب النساء في المنظمات الدفاعية و خاصة ان طبقة العمل بالمؤسسات المدنية الدفاعية تتطلب توفير الوقت الكافي لدي المسئولين للقيام بمهام وظيفتهم .

بالنسبة لمتوسط أعمارهم 47 سنة تقريبا بانحراف معياري (9) سنوات تقريبا مما يشير الي ان هناك اختلاف في اعمار المبحوثين و هي السن الاكثر نضجا و خبرة لديهم من المهارات العلمية التي تمكنهم من القيام بدورهم بكفاءة عالية .

وتبين ان اغلب مجتمع الدراسة من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم 55.90 % و هذه النتيجة تتفق مع السن 47 سن .

وان الحاصلين علي مؤهل عالي بلغت نسبتهم 20.6 % و يبين ذلك بأن العاملين بالمنظمات العاملة في مجال المدافعة من الحاصلين علي مؤهلات عليا حيث يمكن استخدام الاساليب العلمية المناسبة لمساعدة الاخرين و خاصة كبار السن محل الدراسة و كذلك فهم واضح لدورهم في تلك المنظمات .

و ان معظم المبحوثين هم اعضاء مجلس ادارة داخل المنظمات مجال الدراسة حيث بلغت نسبتهم 41.58 % و هم يقومون بالأعمال الفنية اللازمة .

ثانيا عرض وتحليل النتائج الخاصة بأعضاء مجلس ادارة المنظمات حول التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا .

جدول رقم (3)

هل هناك تنسيق بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن = 34

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	نعم	19	%55.9	1
ب	الي حد ما	12	%35.3	2
جـ	لا	3	%8.8	3
المجموع		34	%100	

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح التنسيق بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ان معظم العاملين و أعضاء مجالس ادارات المنظمات الدفاعية يرون ان هناك تنسيق بواقع 55.90 % و ذلك بمتوسط وزن مرجح 2.47 و هو ما يبين ان هناك تنسيق و تكامل بين المنظمات المدنية وخاصة التي تعمل في نفس المجال وذلك منعا للتكرار والازدواج في تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة كبار السن .

جدول رقم (4)

المقصود بالتنسيق بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة من وجهه نظرك ن=34

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
1	منع تكرار والازدواج في تقديم الخدمات.	23	5	6	85	2.5	%83.3	1
2	التعاون بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة.	19	8	7	80	2.35	%78.3	3
3	المساعدة في تحقيق اهداف مشتركه بين المنظمات.	17	6	11	74	2.18	%72.7	7
4	يسعى تحقيق زياده الموارد المادية والبشرية بين المنظمات.	15	14	5	78	2.29	%76.3	6
5	يساعد على تحقيق القدرة على الانجاز بين المنظمات.	14	9	11	71	2.10	%70	8
6	يقوم على تبادل السياسات والخطط بين المنظمات.	10	9	15	63	1.86	%62	11
7	ربط المنظمات في اطار تعاوني للتوسل سياسات واجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات.	20	5	9	79	2.32	%77.3	4
8	يتم من خلال التنسيق توضيح الادوار التي مين تؤدي الى تجنب اتخاذ قرارات متعارضه.	12	7	15	65	1.91	%63.7	10
9	تعاون رسمي بين المنظمات المدنية.	16	10	8	75	2.21	%73.7	5
10	يتركز التنسيق حول الخدمات التي تؤديها المنظمات.	130	6	15	66	1.94	%64.7	9
11	التنسيق بين المنظمات يؤدي الى عدم وجود تكتلات متنازعة.	21	8	5	84	2.47	%82.3	2
	مجموع التكرارات المرجحة	**820**						
	المتوسط الحسابي المرجح	**1.9**						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	**%64.2**						

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح المقصود بالتنسيق بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة جاء منع التكرار و الازدواج في تقديم الخدمات في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح 2.5 ووجاء في الترتيب الثاني التنسيق بين المنظمات يؤدي الي عدم وجود تكتلات متنازعة بمتوسط وزن مرجح 2.47 وفي الترتيب الثالث التعاون بين المنظمات العاملة في مجال

المدافعة بمتوسط وزن مرجح 2.35 وفي الترتيب الرابع ربط المنظمات في اطار تعاوني للتوصل الي سياسات واجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات بمتوسط وزن مرجح 1.91.

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح لنا ان التنسيق بين المنظمات يعني منع التكرار أو الازدواج في تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين و خاصة كبار السن و يساعد المنظمات علي تحقيق اهدافها من حيث التخطيط و التنفيذ و المتابعة لمشروعات التنمية مما يؤدي الي رفع مستوي معيشة المواطن خاصة كبار السن و تحسين نوعية حياتهم.

جدول رقم (5)

يوضح آليات العمل المستخدمة لتحقيق الاهداف التي تسعي المنظمات الدفاعية لتحقيقها من خلال التحالفات لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن =34

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا أوافق				
1	التشبيك							
أ	التعاون والتضامن بين المنظمات المدنية الدفاعية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.	22	6	6	84	2.47	%82.3	1
ب	تنسيق الجهود بين المنظمات منعا للازدواج والتكرار.	15	12	7	76	2.24	%74.7	5
ج	التشبيك بين المنظمات للوصول الى اكبر عدد من المستفيدين.	20	8	6	82	2.41	%80.3	2
د	يسعي التشبيك الى المشاركة المجتمعية.	13	5	16	65	1.91	%63.7	8
هـ	يهدف الى تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات.	17	9	8	77	2.26	%75.3	4
و	يساعد في بناء قدرات المنظمات الاعضاء.	18	11	5	81	2.38	%79.3	3
ز	يهتم بالتدريب للعاملين وزياده كفاءتهم الفنية والتنظيمية يتفات الفنية والتنظيمية.	16	8	10	74	2.18	%72.7	6
ح	يزيد من قدره المنظمات من التأثير على متخذي القرارات.	12	9	13	67	1.97	%65.7	7
	مجموع التكرارات المرجحة	606						
	متوسط الحساب المرجح	2.2						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	%74.3						
2	التدريب كآلية							

أ	احد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشري.	14	9	11	71	2.10	70	5
ب	احد الادوات لتنميه الموارد البشرية وتطويرها.	15	10	9	74	2.18	72.7	4
ج	الاسهام بفاعليه في نجاح عمليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	12	9	13	67	1.97	65.7	7
د	يهدف التدريب الى مشاركه الافراد لبعضهم البعض في الخبرات.	22	7	5	85	2.5	83.3	1
هـ	تزويد الافراد بالخبرات والاتجاهات العلمية والعملية اللازمة.	19	6	9	78	2.29	76.3	2
و	تسعى المنظمة من خلال التدريب اكساب الافراد العاملين معارف ومهارات تتوافق مع سوق العمل.	18	7	9	77	2.26	75.3	3
ز	احد الاساليب لاكتشاف جوانب القصور في المنظمة.	16	5	13	71	2.1	70	6
ح	توفر المنظمة فرص التدريب المهني لأفراد المجتمع.	13	7	14	67	1.97	65.7	7 م
مجموع التكرارات المرجحة		**590**						
المتوسط الحسابي المرجح		**2.2**						
القوة النسبية المرجحة للبعد		**%72.3**						
3	**التمكين كآلية**							
أ	تحاول المنظمات العاملة في مجال المدافعة توفير الموارد التي تتناسب مع حجم خدماتها.	15	6	13	70	2.10	%70	4
ب	التقويم المستمر للوقوف على مدى اداء العاملين	14	11	9	73	2.15	%71.7	2
ج	تحرص المنظمة على تنميه قدراتها.	16	6	12	72	2.12	%70.7	5
د	تقوم المنظمة بتقسيم العمل وتوزيع المسئوليات بين ادارتها.	13	7	14	67	1.97	%65.7	3
هـ	تنميه قدرات العاملين لتمكينهم من اداء ادوارهم.	21	8	5	84	2.47	%82.3	1
مجموع التكرارات المرجحة		**366**						
المتوسط الحسابي المرجح		**2.2**						
القوة النسبية المرجحة للبعد		**%71.8**						

يتضح من بيانات الجدول السابق الذي يوضح اهم الأّليات التي تستخدمها المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن .

واهم الآليات جاء في الترتيب الاول ألّية التشبيك و تتمثل في : التعاون و التضامن بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة و التشبيك بين المنظمات للوصول الي أكبر عدد من المستفيدين . يساعد في بناء قدرات المنظمات و الاعضاء بهدف تبادل الخبرات والمعلومات بين المنظمات و يبسهم في تنسيق الجهود بين المنظمات منعا للتكرار والازدواج و يهتم بتدريب العاملين وزيادة كفاءتهم الفنية والتنظيمية .

وجاء في الترتيب الثاني التدريب كآلية و كانت مؤشراته كالتالي : يهدف التدريب الي مشاركة الافراد لبعضهم البعض في الخبرات ، تزويد الافراد بالخبرات والاتجاهات العلمية والعملية اللازمة، تسعي المنظمة من خلال التدريب اكساب الافراد العاملين معارف و مهارات تتوافق مع سوق العمل، احد الادوات لتنمية الموارد البشرية تتوافق مع سوق العمل، احد الادوات لتنمية الموارد البشرية وتطويرها، يسهم في تحسين العنصر البشري وتطويره، اكتشاف جوانب القصور في المنظمة، يسهم في نجاح عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

بينما جاء في الترتيب الاخير التمكين كآلية : و مؤشراته تنمية قدرات العاملين لتمكينهم من اداء ادوارهم بكفاءة ، التقويم المستمر للوقوف علي مدي العاملين ، تحرص المنظمة علي تنمية قدراتها.

وتحليل نتائج الجدول السابق يتضح لنا ان اهم الاليات لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن التشبيك بين المنظمات العاملة في نفس المجال و تحددت مؤشراته في التعاون و التضامن بين المنظمات حيث هناك تغييرات اجتماعية و اقتصادية حدثت داخل المجتمعات خلفت المزيد من المشكلات التي تتطلب المعالجة و العديد من الاحتياجات التي تتطلب الاشباع و اتجاه الدولة ال اتاحة مزيد من الحرية للمنظمات غير الحكومية و ما تقوم به من دور في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي كان لابد من تعاون المنظمات العاملة في نفس المجال و تبادل الخبرات بين العاملين و هي روابط قد تكون رسمية بين المنظمات او غير رسمية تشترك في الموارد و المهارات والاتصال المباشر وتبادل المعلومات بين كل منهم و كذلك امداد المنظمات بالمساعدات الفنية و المادية لتحقيق اهدافها ويهدف التشبيك الي زيادة المشاركة الشعبية من خلال تدريب المواطنين للمشاركة في المشروعات و الخدمات التي تقدمها المنظمة .

يليها التدريب كآلية : و يتمثل في مشاركة الافراد لبعضه البعض في الخبرات و خاصة العاملين بتلك المنظمات فالعنصر البشري هو الثروة الحقيقية و المتغير الاهم في عملية التدريب حتي يصبح اكثر معرفة و استعداد و قدرة علي اداء المهام المطلوبة و لا يوجد احد ليس في حاجه

الي التدريب فالتدريب احدي الموارد الاساسية لتنمية الموارد البشرية و اعاد الكوادر القادرة علي تحقيق الاهداف و الاسهام بفاعلية في نجاح عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و يتحقق ذلك من خلال تزويد الفرد بالأساليب و الخبرات و الاتجاهات العلمية و العملية اللازمة لاستخدام المعارف و المهارات من اجل تقديم افضل ما يمكن لوظيفته و دوره .

بينما جاء في الترتيب الاخير التمكين كآلية و تحددت مؤشراته في : تنمية قدرات العاملين لتمكينهم من اداء ادوارهم بكفاءة فالتمكين هو نقل السلطة بشكل متكافئ من المديرين الي المرؤوسين بالمنظمة للمشاركة في سلطة القرار و كذلك تفويض للصلاحيات ليتمكن العاملون للقيام بمهامهم دون الرجوع لمن هم أعلي منهم اي يدير العاملون انفسهم ذاتيا و يؤدون أعمالهم طوعيا .

جدول (6)

يوضح رأي اعضاء مجلس اداره المنظمات المدنية الدفاعية في تكنيك الاتصالات المفتوحة بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن =34

م	تكنيك الاتصالات المفتوحة بين المنظمات الدفاعية	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
1	الاتصال بالقيادات الشعبية والتنفيذية لتعزيز شبكات الحماية لكبار السن.	23	6	5	86	2.53	%84.3	1
2	الاتصال بالمسئولين لإقناعهم بمشروعيه مطالب كبار السن.	20	5	9	79	2.32	%77.3	2
3	فتح ملف الكتروني للتواصل الدائم بين المسؤولين بالمنظمات وكبار السن.	15	7	12	71	2.10	%70	4
4	الاتصالات المفتوحة تحسن فرص الانتاج المرتفع والرضا الوظيفي.	19	5	10	77	2.26	%75.3	3
5	وجود شبكه اتصالات فعاله من اجل ان يفهم المرؤوسون حاجات واهداف المنظمة.	14	6	14	68	2.0	%66.7	5
	مجموع التكرارات المرجحة	**381**						
	المتوسط الحسابي المرجح	**2.2**						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	**%74.7**						

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح استخدام المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتكنيك الاتصالات المفتوحة حيث تحددت مؤشراته: الاتصال بالقيادات الشعبية والتنفيذية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن، وكذلك الاتصال بالمسئولين لإقناعهم بمشروعية مطالب كبار السن، والاتصالات المفتوحة تحسن فرص الانتاج والرضا الوظيفي، وجود شبكة اتصال فعالة من اجل ان يفهم المرؤوسين حاجات واهداف المنظمة.

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح لنا : الاتصال بالقيادات الشعبية و التنفيذية لتحقيق التنمية والاهتمام بكبار السن و دمجهم في عمليات التنمية و الاستثمار الامثل لكافة الجهود و الامكانات المتاحة لمساعدة كبار السن كإتصال المسئولين بالمؤسسات المعنية بتقديم خدمات لكبار السن في المجال الاهلي ومن خلال الاتصال برجال الاعمال، الخبراء و المتخصصين في كافة المجالات من اجل تقديم خدمات لكبار السن وكذلك الاتصال بين العاملين بعضهم البعض سواء كان بين الرؤساء و المرؤوسين و ذلك لتوصيل أفكارهم و وجهات نظرهم و مطالبهم و مشكلاتهم و معالجة ذلك من اجل مصلحة العمل داخل المنظمة و يسهم في زيادة انتاجية العاملين بالمنظمة و رفع روحهم المعنوية .

ثانيا: النتائج المرتبطة بفنيات التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا

جدول (7)

يوضح رأى اعضاء مجالس ادارات المنظمات العاملة في مجال المدافعة في اساليب الارتقاء بالمهارات التنظيمية للعاملين لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن = 34

م	أساليب الارتقاء بالمهارات التنظيمية لتنمية قدرات العاملين و اعضاء مجال ادارات المنظمات الدفاعية	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
1	المشورة المهنية بين الخبراء والمتخصصين في المنظمة.	15	7	12	71	2.10	%70	6
أ	تفتح المنظمة للعاملين فرص للمشورة حول مشاكلها.	17	8	9	76	2.24	%74.7	4
ب	تسع المنظمة لتسهيل الاجراءات التنظيمية للعمل.	19	5	10	77	2.26	%75.3	3
جـ	تقوم المنظمة بعمل ابحاث ودراسات لمعرفه المشكلات المجتمعية.	20	5	9	79	2.32	%77.3	2
د	توفر المنظمة خدمه مدروسة لبرامجها.	16	6	12	72	2.12	%70.7	5

هـ	تستخدم المنظمة اسلوب الحوار والمشاركة لجميع العاملين في صنع القرار واتخاذه.	23	5	6	85	2.5	%83.3	1
مجموع التكرارات المرجحة		**460**						
المتوسط الحسابي المرجح		**2.7**						
القوة النسبية المرجحة للبعد		**%90.2**						

2	التفاوض كمهاره	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
أ	شكل من التفاعل تحاول فيه المنظمات اداره مصالحهم.	21	7	6	83	2.44	%81.3	4
ب	يتم في التواصل لبعض اشكال الاتفاق بين المنظمات.	22	7	5	85	2.5	%83.3	3
جـ	للمنظمات لمعالجه القضايا وحل المشكلات المتنازع عليها.	23	6	5	87	2.55	%85	2
د	تشجع المنظمات على التعاون والشراكة للوصول الى الاهداف المشتركة.	25	9	2	95	2.79	%93	1
مجموع التكرارات المرجحة		**350**						
المتوسط الحسابي المرجح		**2.6**						
القوة النسبية المرجحة للبعد		**%85.8**						

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و أعضاء مجالس ادارات المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة في الارتقاء بالمهارات التنظيمية للعاملين لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن حيث جاء في الترتيب الاول : المشورة المهنية بين الخبراء و المتخصصين و كانت مؤشراته كالتالي: تستخدم المنظمة أسلوب الحوار و المشاركة لجميع العاملين في صنع القرار و اتخاذه ، و تقوم المنظمة بعمل ابحاث و دراسات للتعرف علي اهم مشكلات كبار السن ، تسعي المنظمة لتسهيل الاجراءات التنظيمية للعمل .

بينما جاء في الترتيب الثاني التفاوض كمهارة : و كانت أهم مؤشراته تشجيع المنظمة علي التعاون والشراكة للوصول الي الاهداف المطلوبة ، صفة حتمية للمنظمة لمعالجة القضايا و حل المشكلات، يتم فيه التوصل لبعض أشكال الاتفاق بين المنظمات .

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح لنا أن أهم المهارات التنظيمية هي : المشورة المهنية بين الخبراء و المتخصصين من خلال استخدام اساليب المشورة و منها الحوار لجميع العاملين و

مشاركتهم في اتخاذ القرار و صنع القرار حيث تعتبر المشاركة عنصر حيوي من عناصر المسئولية الاجتماعية و تحمل المسئولية فيما يسند إليهم من أدوار.

ومهارة التفاوض والمساواة من خلال التوفيق بين وجهات النظر بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة و ذلك للوصول الي اتفاق لإيجاد حلول تحقق مصالح كبار السن .

جدول (8)

يوضح رأي العاملين وأعضاء مجالس ادارات المنظمات العاملة في مجال المدافعة في الادوات المناسبة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا ن = 34

م	1. الاجتماعات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
أ	مناقشه الادوار التي تتعلق بالأنشطة التي تقوم بها المنظمة.	17	6	11	74	2.18	%72.7	3
ب	اجتماعات مع المسؤولين و صانعي القرار.	23	5	6	85	2.5	%83.3	1
جـ	مناقشه المشكلات المجتمعية التي يتعرض لها كبار السن.	20	5	9	79	2.32	%77.3	2
د	المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.	10	9	15	63	1.86	%62	4
	مجموع التكرارات المرجحة	**301**						
	المتوسط الحسابي المرجح	**2.2**						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	**%73.8**						

م	2. اللجان	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
أ	عمل اللجان بشكل متكامل في كافه ابعاد المسئولية الاجتماعية.	19	7	8	79	2.32	%77.3	1
ب	تشكيل لجان لعرض المقترحات حول تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن.	18	6	10	76	2.24	%74.7	2
جـ	لجان لدراسة احتياجات ومشكلات كبار السن.	13	6	15	66	1.94	%64.7	3
	مجموع التكرارات المرجحة	**221**						
	المتوسط الحسابي المرجح	**2.2**						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	**%72.2**						

م	3. الندوات والمؤتمرات	الاستجابة	مجموع	المتوسط	النسبة	الترتيب

		أوافق تماما	اوافق	لا موافق	الأوزان	المرجح	المرجحة	
أ	تساهم في تنميه الوعي الاجتماعي بين العاملين.	10	9	15	63	1.86	%62	6
ب	تحرص المنظمة على تنميه العلاقات التعاونية بين العاملين.	17	6	11	74	2.18	%72.7	3
جـ	عمل ابحاث لاطلاع الرأي العام حول مشكلات المسنين.	14	9	11	71	2.10	%70	4
د	عقد ندوات تثقيفيه حول الحماية الاجتماعية وخاصه لكبار السن.	21	6	7	82	2.41	%80.3	1
هـ	تنظيم مؤتمرات شعبيه ودعوه القيادات الشعبية والتنفيذية لتوضيح ابعاد الحماية الاجتماعية واهميتها لكبار السن.	16	9	9	75	2.21	%73.7	2
و	تنظيم ندوات لشرح برامجها ومدى الاستفادة منها.	12	7	15	65	1.91	%63.7	5
مجموع التكرارات المرجحة		**430**						
المتوسط الحسابي المرجح		**2.1**						
القوة النسبية المرجحة للبعد		**%70.3**						

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و أعضاء مجالس ادارات المنظمات الدفاعية في الادوات المناسبة المستخدمة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا .

ومن اهم الادوات التي تستخدمها المنظمات الدفاعية جاءت الاجتماعات في الترتيب الاول و تحددت مؤشراته في : الاجتماعات مع المسؤولين و صانعي القرار ، و مناقشة المشكلات التي يتعرض لها كبار السن ، أم الانشطة التي تقوم بها تلك المنظمات .

ثم جاء في الترتيب الثاني اللجان و كانت مؤشراته : تعمل اللجان بشكل متكامل في ابعاد المسئولية الاجتماعية ، و تشكيل اللجان لعرض المقترحات حول تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ثم عمل دراسة لاحتياجات و مشكلات كبار السن .

بينما جاء في الترتيب الثالث الندوات و المؤتمرات و كانت مؤشراته كالتالي :

عقد ندوات تثقيفية حول الحماية الاجتماعية لكبار السن ، تنظيم مؤتمرات شعبيه و دعوة القيادات الشعبية و التنفيذية لتوضيح اهمية تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن و تنمية العلامات التعاونية بين العاملين ، اطلاع الرأي العام بمشكلات و احتياجات كبار السن .

و بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح لنا أن اهم الادوات التي تستخدمها المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن جاءت الاجتماعات في الترتيب الاول حيث الاجتماعات بالقيادات و المسؤولين لتحمل المسئولية الاجتماعية تجاه المواطنين و خاصة كبار السن ، لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لهم حيث يقوم مجموعة من الافراد بالبحث و التفكير للقيام بالأنشطة و يتحقق ذلك أيضا من خلال اللجان الاستشارية و التي تركز علي دراسة الموضوع الخاص بشبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن و الوصول الي قرار و مشاورة المتخصصين في مثل هذا الموضوع و كذلك لجان تنسيقية و تسليط الضوء علي كبار السن و الاتفاق الي كيفية تعزيز و اقناع الرأي العام بذلك .

جدول (9)

يوضح راي العاملين واعضاء مجالس ادارات المنظمات العاملة في مجال المدافعة في عائد ومردود التحالفات المؤسسية للمنظمات الدفاعية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن = 34

م	عائد ومردود التحالفات المؤسسية للمنظمات الدفاعية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
أ	تقوم المنظمة بتعديل واستبدال اهدافها وفقا للمتغيرات المجتمعية واحتياجات افراد المجتمع.	17	6	11	74	2.17	%72.3	6
ب	ترشيد مصادر الانفاق الخاصة بكل منظمه.	15	9	10	73	2.14	%71.3	7
ج	مواجهه جوانب القصور في الخدمات التي تقدمها.	22	3	9	81	2.38	%79.3	3
د	تطوير برامج المنظمات وخدماتها أول بأول لتحقيق اكبر قدر ممكن لأفراد المجتمع.	19	8	7	80	2.35	%78.3	4
هـ	تحقيق تكامل بين برامج ومشروعات المنظمات.	21	3	10	79	2.32	%77.3	5
و	ازاله الصعوبات التي تمنع من تعزيز الشبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن.	18	10	6	80	2.35	%78.3	4 م
ز	تحسين نوعيه حياه كبار السن من خلال الحماية الاجتماعية لهم.	25	7	2	91	2.67	%89	1
ح	زياده قدره المنظمات على التأثير على متخذي القرارات فيما يخص كبار السن.	20	8	6	82	2.41	%80.3	2
مجموع التكرارات المرجحة					**640**			
المتوسط الحسابي المرجح					**2.4**			
القوة النسبية المرجحة للبعد					**%78.4**			

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح عائد او مردود التحالفات المؤسسية بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن حيث جاءت كالتالي : تحسين نوعية حياة كبار السن من خلال شبكات الحماية الاجتماعية ، زيادة قدرة المنظمات المدنية الدفاعية علي التأثير علي متخذي القرارات ، مواجهة جوانب القصور في الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات ، تطوير برامج و انشطة المنظمات الدفاعية ، و إزالة الصعوبات التي تمنع من تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ، تحقيق نوعا من التكامل و التساند بين المنظمات العاملة في نفس المجال .

و بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان رأي العاملين و أعضاء مجالس ادارات المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة بالنسبة لرؤيتهم حول عائد و مردود عملهم من خلال التحالفات لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن حيث يرون انه هناك مردود قد يتحقق من خلال بعض التغييرات التي قد تحدث مثل العلاج المجاني من خلال الاتصال بالمسئولين و القيادات و خلق رأي عام مستنير بمشكلة كبار السن و ميد من الضغط من خلال التأثير علي إهتمام الدولة بحقوق كبار السن مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الناس و توفير الاستقرار المادي والنفسي لكبار السن .

النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تحد من التحالفات المؤسسية بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة:

جدول (10)

وضح رأي العاملين واعضاء مجلس اداره المنظمات العاملة في مجال المدافعة في المعوقات التي تواجه التحالفات المؤسسية للمنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن = 34

م	المعوقات التي تواجه التحالفات المؤسسية للمنظمات العاملة في مجال المدافعة	الاستجابة			مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	اوافق	لا موافق				
1	**معوقات ترجع للمنظمات نفسها**							
أ	عدم وضوح اللوائح الخاصة بكل منظمة.	10	4	20	58	1.70	%56.7	8
ب	وجود صراعات بين العاملين لإثبات دورهم في نجاح العمل.	11	5	18	61	1.79	%59.7	7
جـ	عدم وضوح رؤيه المنظمة في مواجهه الازمات المجتمعية.	19	7	8	79	2.32	%77.3	4

د	عدم وجود اتصال فعال بين العاملين وافراد المجتمع على جميع المستويات.	23	1	10	81	2.38	%79.3	2
هـ	يوجد تداخل في الاختصاصات داخل المنظمة.	18	10	6	80	2.35	%78.3	3
و	تعمل المنظمة وفق لوائح وقوانين محدده تمثل ضبطا داخلي لها.	25	3	6	87	2.55	%85	1
ز	عدم توافر اغير الامكانيات المادية داخل المنظمة.	16	8	10	74	2.17	%72.3	5
ح	عدم وجود روح التعاون بين المنظمات	18	5	11	75	2.20	%73.3	6
مجموع التكرارات المرجحة					**595**			
المتوسط الحسابي المرجح					**2.2**			
القوة النسبية المرجحة للبعد					**%72.9**			

2	**معوقات ترجع للعلاقة بين الدولة والمنظمات الدفاعية**	**الاستجابة**			**مجموع الاوزان**	**المتوسط المرجح**	**النسبة المرجحة**	**الترتيب**
		أوافق تماما	**اوافق**	**لا موافق**				
أ	تدخل الدولة في شؤون تلك المنظمات.	21	6	8	83	2.44	%81.3	3
ب	عدم مشاركه افراد المجتمع في انشطة المنظمات الدفاعية.	23	7	4	87	2.55	%85	1
جـ	عدم توافر المعلومات لدى المنظمات لتقديمها لراسمي السياسات واصحاب القرار.	23	4	7	84	2.47	%82.3	2
د	عدم وجود خطه اعلاميه توضح اهميه التحالفات بين المنظمات الدفاعية.	18	6	10	76	2.23	%74.3	4
هـ	عدم ادراك دور الدولة اهميه دور المنظمات الدفاعية في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن.	17	6	11	74	2.17	%72.3	5
مجموع التكرارات المرجحة.					**404**			
المتوسط الحسابي المرجح					**2.4**			
القوة النسبية المرجحة للبعد					**%79.2**			

3	**معوقات ترجع للبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة**	**الاستجابة**			**مجموع الاوزان**	**المتوسط المرجح**	**النسبة المرجحة**	**الترتيب**
		أوافق تماما	**اوافق**	**لا موافق**				
أ	السلبية وسياده اللامبالاة نحو المشاركة المجتمعية.	23	7	4	87	2.55	85	1
ب	عدم استثمار الطاقات البشرية بالمجتمع.	18	6	10	76	2.23	74.3	3

جـ	عدم الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لإدارة البرامج والمشروعات.	20	3	11	77	2.26	75.3	2
د	سيطرة اصحاب القوه على المنظمات واستغلالها لأغراضهم الشخصية.	15	6	13	70	2.0	66.7	4
مجموع التكرارات المرجحة		**310**						
المتوسط الحسابي المرجح		**2.3**						
القوة النسبية المرجحة للبعد		**%75.9**						

تشير نتائج الجدول السابق و الذي يوضح المعوقات التي تواجه التحالفات المؤسسية بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن حيث جاءت كالتالي :-

معوقات ترجع للمنظمات الدفاعية نفسها و كانت مؤشراتها كالتالي :تعمل المنظمة وفقا للوائح و قوانين محددة تمثل ضبطا داخليا للمنظمة، عدم وجود اتصال فعال بين العاملين و افراد المجتمع ، يوجد تداخل في الاختصاصات داخل المنظمة، عدم وضوح رؤية للمنظمة في مواجهة الازمات المجتمعية ، عدم توافر الامكانيات المادية اللازمة.

بينما جاء في الترتيب الثاني: المعوقات الخاصة بالعلاقة بين الدولة و المنظمات الدفاعية و كانت مؤشراتها كالتالي :

عدم مشاركة أفراد المجتمع في انشطة المنظمات الدفاعية ، عدم توافر المعلومات لدي المنظمات خاصه بمشكلات كبار السن لتقديمها لراسمي السياسات و اصحاب القرار، تدخل الدولة في شئون تلك المنظمات، عدم وجود خطة اعلاميه توضح اهمية التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في نفس المجال.

وجاء في الترتيب الثالث: معوقات ترجع الي البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة، وكانت مؤشراته كالتالي:

السلبية و سيادة اللامبالاة نحو المشاركة المجتمعية ، عدم الاستعانة بالخبراء و المتخصصين لإدارة البرامج و المشروعات ، عدم استثمار الطاقات البشرية بالمجتمع ، سيطرة اصحاب القوه علي المنظمات و استغلالها لأغراضهم الشخصية .

و بتحليل نتائج الجدول السابق و الذي يوضح المعوقات التي تحد من التحالفات المؤسسية بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن يتضح ان من اهم المعوقات التي ترجع للمنظمة نفسها تتمثل في ان المنظمات تعمل وفقا للوائح و قوانين محددة تمثل ضبطا داخليا للمنظمة مما يشكل عائق قوي للمنظمة للقيام بدورها فقد

تكون قوانين قديمة لا تواكب التغيرات المجتمعية او اجتماعية و ما طرأ علي المجتمع من تغيرات أحدثت العديد من المشكلات و كذلك الاحتياجات و من ثم تمارس تلك المنظمات ادوارا تقليدية لا تواكب تلك المتغيرات . و هناك اتصال مغلق بين العاملين داخل تلك المنظمات و الرؤساء أي بين الرؤساء و المرؤوسين .

وايضا عدم توافر المعلومات و البيانات الاساسية لراسمي السياسات و اصحاب القرار و نقص في خبرات العاملين بتلك المنظمات و من ثم يجب ان تتوافر المعلومات الحديثة و الوافية امام متخذي القرارات لان القرارات السليمة تبني علي معلومات سليمه نابعة من افراد المجتمع و من ثم اتخاذ قرارات فاعلة من شأنها ان ترقي بالمجتمع و تساعد في حل مشاكله اما المعوق الذي يرجع الي البيئة الاجتماعية و الثقافية السائدة يتطلب ذلك فتح قنوات اتصال للمواطنين بتلك المنظمات للمشاركة المجتمعية و ان تكون هناك علاقة قوية و صادقة و متعاونة .

والتحالف بين المنظمات للعمل سويا بأسلوب يتسم بالتنسيق للوصول الي هدف مشترك و من ثم بناء مجتمع مدني عالمي يقوم علي أساس شبكات العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية .

النتائج المرتبطة بمقترحات للتحالفات المؤسسية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا

جدول (11)

يوضح رأي العاملين واعضاء مجالس اداره المنظمات في المقترحات المتعلقة بالتحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن ن= 34

1	مقترحات متعلقة بالمنظمات الدفاعية نفسها :	الاستجابة			مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		أوافق تماما	أوافق	لا أوافق				
أ	وضوح اللوائح والقوانين بالمنظمة للعاملين.	23	7	4	87	2.55	%85	1
ب	التقويم المستمر للوقوف على مدى اداء العاملين به.	20	11	3	85	2.5	%83.3	3
جـ	تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات بين ادارتها.	21	8	5	84	2.47	%82.3	4
د	وجود خطط مدروسة لميزانياتها.	18	10	6	80	2.35	%78.3	7
هـ	المشاركة والحوار لجميع العاملين في صنع القرار	22	8	4	86	2.53	%84.3	2

و	فتح قنوات اتصال بالمنظمات الخبيرة في مجال اهتمامها.	18	11	5	81	2.38	%79.3	6
ز	التدريب للعاملين بالمنظمة لاكتساب مهارات تتوافق مع متطلبات سوق العمل.	21	7	6	83	2.44	%81.3	5
	مجموع التكرارات المرجحة	**586**						
	المتوسط الحسابي المرجح	**2.9**						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	**%95.8**						

2	مقترحات تتعلق بالعلاقة بين الدولة والمنظمات المدنية الدفاعية	**الاستجابة**			**مجموع الاوزان**	**المتوسط المرجح**	**النسبة المرجحة**	**الترتيب**
		أوافق تماما	**أوافق**	**لا أوافق**				
أ	توطيد العلاقة بين المنظمات المدنية وبعضها البعض.	17	12	5	80	2.35	%78.3	4
ب	التعاون البناء بين المنظمات الدفاعية و مؤسسات الدولة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن.	25	7	2	91	2.67	%89	1
جـ	منح المنظمات الدفاعية صلاحيات لممارسه دورها في ضوء التغيرات المجتمعية سياسيا و اقتصاديا.	18	11	5	81	2.38	%79.3	3
د	ادراك الدولة لدور المنظمات الدفاعية وطبيعتها في تعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن.	21	7	6	83	2.44	%81.3	2
	مجموع التكرارات المرجحة	**335**						
	المتوسط الحسابي المرجح	**2.5**						
	القوة النسبية المرجحة للبعد	**%82.1**						

3	مقترحات تتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية	**الاستجابة**			**مجموع الاوزان**	**المتوسط المرجح**	**النسبة المرجحة**	**الترتيب**
		أوافق تماما	**أوافق**	**لا أوافق**				
أ	مشاركه افراد المجتمع في البرامج والمشروعات.	19	12	3	84	2.47	%82.3	1
ب	اتصال المنظمات بالقيادات الشعبية للحصول على تأييدهم ودعمهم للبرامج والمشروعات.	21	7	6	83	2.44	%81.3	2
جـ	تنميه الوعي الاجتماعي والثقافي و الاخلاقي بين افراد المجتمع.	15	11	8	75	2.20	%73.3	5
د	مساهمه المنظمات المدنية في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع.	19	10	5	82	2.41	%80.3	3

هـ	تشجيع العمل التطوعي بين المواطنين.	15	13	6	77	2.26	%75.3	4
مجموع التكرارات المرجحة	**401**							
المتوسط الحسابي المرجح	**2.4**							
القوة النسبية المرجحة للبعد	**%78.6**							

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح المقترحات الخاصة بالتحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا فقد جاءت المقترحات المتعلقة بالمنظمات المدنية الدفاعية في الترتيب الاول و كانت أهم مؤشراتها: وضوح اللوائح والقوانين بالمنظمة، المشاركة والحوار للعاملين بالمنظمة، التقويم المستمر للوقوف علي مدي اداء العاملين، تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات، التدريب للعاملين لاكتساب مهارات التوافق مع سوق العمل، فتح قنوات اتصال بين المنظمات.

بينما جاء في الترتيب الثاني المقترحات الخاصة بالعلاقة بين الدولة و المنظمات المدنية الدفاعية و كانت أهم مؤشراتها : التعاون البناء بين المنظمات الدفاعية و مؤسسات الدولة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن يليها ادراك الدولة لدور المنظمات الدفاعية و طبيعتها في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا، ثم منح المنظمات المدنية الدفاعية صلاحيات لممارسة دورها في ضوء التغيرات المجتمعية اقتصاديا و اجتماعيا، توطيد العلاقة بين المنظمات المدنية و بعضها البعض .

وجاء في الترتيب الثالث المقترحات الخاصة بالبيئة الاجتماعية و الثقافية و اهم مؤشراتها : مشاركة أفراد المجتمع في البرامج و المشروعات ، اتصال المنظمات بالقيادات المجتمعية النشيطة و التنفيذية للحصول علي دعمهم للبرامج و المشروعات ، تشجيع العمل التطوعي بين المواطنين .

وبتحليل نتائج الجدول السابق و الخاص بأهم المقترحات لتفعيل التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة جاءت المقترحات التي تتعلق بالمنظمات نفسها وضوح اللوائح و القوانين للعاملين بالمنظمة لتنمية قدرات العاملين و تحقيق الاصلاح المؤسسي و التطور و ان يكونوا علي وعي بالخدمات التي تقدمها المنظمة و تدريب قيادات شابة بمفاهيم حديثة و كذلك رفع الكفاءة المهنية للعاملين.

والتقويم المستمر للوقوف علي مدي اداء العاملين و مدي الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة اهداف المنظمة ووضع استراتيجية واضحة لتنمية القدرات المؤسسية .

والمشاركة في عملية الانتاج الاجتماعي لكبار السن كأفراد منتجين من حيث وصولهم الي الموارد الانتاجية.

بينما المقترحات الخاصة بالعلاقة بين الدولة و المنظمات المدنية الدفاعية تتمثل في التعاون البناء بين المنظمات الدفاعية و مؤسسات الدولة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن و توفر فرصة للشراكة بين المنظمات المختلفة العاملة في نفس المجال و يمكن ان يتحقق ذلك من خلال التحالفات بين المنظمات للعمل سويا و كذلك ادراك الدولة بالدور الذي تقوم به المنظمات المدنية في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن و قد يرجع للبرامج و المشروعات التي تقوم بها هذه المنظمات من خلال منح قروض ميسرة لتحسين مستوي معيشة كبار السن او المشروعات الصغيرة و يتطلب ذلك المشاركة المجتمعية .

وان تكون هناك علاقات تعاونية بين المنظمات بدءا من تبادل المعلومات و الخبرات و المشورة و حتي المشروعات المشتركة و التمويل .

بينما المقترحات الخاصة بالبيئة الثقافية و الاجتماعية فكانت كالتالي : مشاركة أفراد المجتمع في البرامج والمشروعات بتوفير الموارد المالية اللازمة لتلك المنظمات و توزيع المسئوليات بين أفراد المجتمع و نشر ثقافة العمل التطوعي بهدف دعم و تقوية المجتمع المدني التي تعمل علي تأكيد حق المواطن 0.

والاتصال بالقيادات الشعبية و التنفيذية للحصول علي الدعم اللازم لتلك المشروعات و الحصول علي الدعم المعنوي او المادي .

النتائج العامة للدراسة ورؤية استشرافية لتفعيل التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآلية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا .

أولاً: النتائج المرتبطة بآراء العاملين و أعضاء مجلس ادارات المنظمات المدنية حول التحالفات المؤسسية كآلية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن.

1) بالنسبة للخصائص الديموجرافية للمبحوثين في المنظمات المدنية في مجال الدراسة :

يشكل الذكور 61.8 % ، متوسط أعمار المبحوثين 47 سنة و أن 55.9 منهم متزوجون، و ان 35.30 % حاصلين علي مؤهل جامعي بينما 20.6 % حاصلين علي مؤهل فوق متوسط و ان 41.58 هم أعضاء مجلس ادارة .

2) بالنسبة للتنسيق بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة يتمثل في:

- منع التكرار و الازدواج في تقديم الخدمات.
- يؤدي اتلي عدم وجود تكتلات متنازعة .
- ربط المنظمات في اطار تعاوني للتوصل الي سياسات و اجراءات للعمل متفق عليها .

3) أما عن الآليات المستخدمة لتحقيق الاهداف التي تسعي المنظمات لتحقيقها من خلال التحالفات المؤسسية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن :

- التشبيك للوصول الي أكبر عدد من المستفيدين .
- التدريب كآلية لتزويد العاملين بالخبرات و المهارات اللازمة .
- التمكين كآلية لتنمية قدرات العاملين و تمكينهم من اداء ادوارهم .

4) بالنسبة للمهارات التنظيمية للعاملين و اعضاء مجالس ادارات المنظمات الدفاعية للتحالفات بين المنظمات لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن :

- المشورة المهنية بين الخبراء و المتخصصين و جميع العاملين بالمنظمة .
- التفاوض لتشجيع المنظمات علي التعاون و الشراكة .

5) بالنسبة لاهم الادوار المستخدمة للتحالفات بين المنظمات لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن :

- الاجتماعات مع المسؤولين و صانعي القرار .
- اللجان لعرض المقترحات و دراسة المشكلات و احتياجات كبار السن .

- الندوات التثقيفية لتوعية الرأي العام بأهمية التحالفات بين المنظمات لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن .

6) اما عن مردود التحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآلية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن في القري الاكثر فقرا فكانت كالتالي :

- تحسين نوعية حياة كبار السن .
- زيادة قدرة المنظمات علي التأثير علي متخذي القرار .
- مواجهة جوانب القصور في الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات .
- تطوير برامج و مشروعات المنظمات المدنية و الدفاعية .

7) عن العوامل المعوقة للتحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة فقد اشارت النتائج الي :-

- معوقات ترجع للمنظمة نفسها متمثلة في :
  - تعمل المنظمة وفق قوانين و لوائح محددة .
  - عدم وجود اتصال فعال بين العاملين و المواطنين .
  - تداخل في الاختصاصات .
  - وجود صراعات بين العاملين و اعضاء مجالس ادارات تلك المنظمات .
- معوقات ترجع للعلاقة بين الدولة و المنظمات الدفاعية :-
  - عدم توافر المعلومات و البيانات الاساسية لراسمي السياسات .
  - عدم ادراك الدولة لدور المنظمات الدفاعية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن .
  - تدخل الدولة في شئون تلك المنظمات .
- معوقات تتعلق بالبيئة الاجتماعية و الثقافية السائدة :
  - السلبية و اللامبالاة .
  - عدم الاستعانة بالخبراء و المتخصصين في المجالات المختلفة .
  - سيطرة اصحاب النفوذ و القوه علي تلك المنظمات .

8) و جاءت اهم المقترحات للتحالفات المؤسسية بين المنظمات العاملة في مجال المدافعة كآلية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لكبار السن متمثلة في :

- مقترحات خاصة بالمنظمة نفسها :
  - وضوح اللوائح و القوانين داخل المنظمة .
  - الحوار للعاملين و مشاركتهم في صنع القرار .
  - تقسيم العمل و توزيع المسئوليات .
  - التدريب لرفع الكفاءة المهنية .
- مقترحات خاصة بالعلاقة بين الدولة و المنظمات المدنية الدفاعية :
  - التعاون بين الدولة و المنظمات الدفاعية .
  - منح المنظمات الدفاعية صلاحيات لممارسة دورها في ظل التغيرات المجتمعية اقتصاديا و اجتماعيا .
  - ادراك الدولة لدور تلك المنظمات .
- مقترحات خاصة بالبيئة الاجتماعية والثقافية :
  - توفير التمويل اللازم و مشاركة أفراد المجتمع .
  - الاتصال بالقيادات الشعبية و التنفيذية .
  - الوعي الاجتماعي بين افراد المجتمع .
  - نشر ثقافة العمل التطوعي .

رؤيه استشرافيه لتفعيل التحالفات المؤسسية بين المنظمات المدنية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق الحماية الاجتماعية لكبار السن في القرى الاكثر فقرا

اولا: الاسس التي يقوم عليها التصور المقترح:-

أ. التراث النظري للخدمة الاجتماعية بصفه عامه و طريقه تنظيم المجتمع بصفه خاصه المتصلة بموضوع الدراسة.

ب. الاطار النظري للدراسة.

ج. الدراسات السابقة.

د. نتائج الدراسة الحالية .

ثانيا الاهداف التي يستند اليها التصور المقترح

1) اهداف تخطيطيه وتشمل

- مساهمه منظمات المجتمع المدني في وضع سياسه عامه للإصلاح في المجتمع
- المساهمة في اعاده توزيع الموارد المجتمعية بين المواطنين لتحقيق العدالة
- خلق رأي عام مستنير للتغيير

2) اهداف تنسيقيه

- تنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني من اجل تكوين رأى عام مؤثر للتغيير .
- التعاون فيما بينهما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتحقيق الحماية الاجتماعية لكبار السن
- التعرف على القيادات الشعبية والرسمية ومدى ما يتوفر لديها من مهارات ومدى ما تساهم به من خدمات .

3) اهداف تدعيميه

- تثقيف الجماهير وزياده وعيهم بمشكلات كبار السن في القرى الاكثر فقرا .
- الاستعانة بوسائل الاعلام لتوضيح وجهات النظر المواطنين إزاء احتياجاتهم والمشكلات التي يعانون منها .

ثالثا الموجهات النظرية التي يقوم عليها التصور المقترح

نظريه الأنساق العامة:-

والنسق هو مجموعه من العناصر يسود بينها نوع من الاعتماد والتساند المتبادل فكل اجزاء النسق تتساند فيما بينها لتسهم في تحقيق وحدته وتكامله فهو ليس بالساكن نسبيا ولكن نشط ومتغير كما ان حاله التوازن التي تسعى اليها هي توازن دينامي وليست حاله توازن ساكن ويتكون كل مجتمع من عده انساق اجتماعيه مترابطة ومن ثم يساعد كل نسق على اشباع احتياجات الأنساق الاخرى يساعد نسق القيم على تماسك الأنساق الاجتماعية اذ ان هذا النسق يساعد على تحديد دور كل عضو في النسق الاجتماعي ويؤثر نسق القيم للمجتمع علي اهداف المنظمات وترتبط المنظمة بالمجتمع بواسطه نسق القيم ولأنها لا تستطيع ان تشبع احتياجاتها الا بالاعتماد على المجتمع ويطرأ التغير على النسق اما من الداخل او الخارج والتغيير النابع من الداخل ينبع من التوترات التي تخل بتوازن النسق اي نسق اجتماعي مفتوح يتكون من:

- **المدخلات** وهي الطاقة التي يجلبها النسق من منظمات اخرى او من البيئة التي يوجد فيها والمدخلات مواقف تتمثل في ممارسه منظمات المجتمع المدني لدورها في تحقيق الحماية الاجتماعية لكبار السن مع الجماهير من خلال التعبير عن اهتماماتهم مع المسئولين من القيادات السياسية للتأثير على اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الرعاية الاجتماعية مع المنظمات المدنية القومية والتعاون بينها وبين منظمات المجتمع المدني

ب) **العمليات التحويلية**

وهي الجزء المختص بأداء العمليات والأنشطة الهادفة التي تحول المدخلات في شكل اخر مغاير تماما لما كانت عليه قبل دخولها النسق ومنها :

ا) التحالفات المؤسسية بين منظمات المجتمع

ب) تعبئه الامكانات والطاقات المتاحة واللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية لكبار السن

جـ) المخرجات

وهي سلسله الانجازات والنتائج المتحققة عن العمليات و الأنشطة التي قام بها النسق اي النتائج عن عمل النص الذي يتبلور في اشكال مختلفة و يتمثل فيه احداث تغييرات لكبار السن من خلال المساهمة في اشباع احتياجاتهم ومواجهه مشكلاتهم اعاده توزيع الموارد المجتمعية العمل على تحسين نوعيه الحياه لكبار السن.

رابعا الاليات التي يستند عليها التصور المقترح:-

1) التحالفات المؤسسية بين المنظمات المدنية لإيجاد حركات اجتماعيه تجمع شرائح وقطاعات من طبقات مختلفة ومتفاوتة لقضيه كبار السن وتسعي تلك الحركات بأشكال مختلفة للتأثير على الرأي العام للحث على الاهتمام بهم.

2) التعاون بين المنظمات المدنية لتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية وشبكات المنظمات المدنية تبدو ضرورية لتوفير امكانات التأثير والتعبير عن الراي والدفاع عن القضايا المجتمعية .

خامسا الاستراتيجيات التي يستند اليها التصور المقترح:-

1) **استراتيجية الاتصال:-**

وتمارس هذه الاستراتيجيات حينما يكون من الأهمية تسهيل الاتصال لتوضيح ما يعانون منه كبار السن من مشكلات او ما يحتاجونه من خدمات وتستخدم هذه الاستراتيجيات في ايجاد

اتصال مشترك من القيادات الشعبية والتنفيذية وكذلك المسؤولين لإقناعهم بمشروعيه مطالب كبار السن

2) **استراتيجية توسيع المشاركة التضامن :-**

وتعتمد هذه الاستراتيجية على استخدام الموارد المتاحة للتغلب على المشكلات و الاحتياجات المجتمعية .

3) استراتيجية بناء القوه الضغط

وتستهدف هذه الاستراتيجية تنفيذ حملات اعلاميه لزياده التقبل المجتمعي لكبار السن

سادسا التكنيكيات التي يستند اليها التصور المقترح

1-تكتيك الاتصالات المفتوحة

ويحقق هذا التكتيك الاستثمار لكافه الجهود والامكانيات المتاحة الاهداف التي تسعى لتحقيقها المنظمات المدنية في تحقيق الحماية الاجتماعية لكبار السن و الاتصال بالمسئولين او القادة الشعبيون والخبراء و المتخصصين في مجال المنظمات المدنية والفقراء انفسهم ومساعدتهم على مواجهه مشكلاتهم.

1) تكتيكات التفاوض والمساومة

للتوصل الى اتفاق مع بعض صناع القرار حول تنشيط برامج الحقوق كبار السن

2) تكتيك التقديم او غير موافقنا به

ويهدف هذا التكتيك الى توصيل قراء الفئات المهمشة الى المسؤولين

3) الادوار التي يستند اليها التصور المقترح

- بناءات القوه في المجتمع .
- دور خاص بتقدير الموقف من خلال احصاء كبار السن في القرى الاكثر فقرا والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم .
- دور خاص بكسب عام بقضيه كبار السن في القرى الاكثر فقرا .

الادوات التي يستند عليها التصور المقترح

- مقابله المسؤولين والقيادات لعرض مطالب كبار السن .
- الاتصالات الموسعة والمستمرة مع صانعي القرار .
- اللقاءات مع قيادات المجتمع .

- الزيارات للاتصال بالقادة الشعبيين والخبراء .
- المهارات التي يستند عليه التصور المقترح .
- مهاره الاتصال بالمسئولين .

مراجع الدراسة:

1. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية، المجلد التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 10- 11 مارس، 2010.

2. أحمد إبراهيم حمزة: السياسة الاجتماعية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.

3. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الإجتماعية، القاهرة، دار الكتب المصرية اللبنانية، 2008.

4. أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية, الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

5. أحمد محمد حسن محمد هريدي: دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، 2015.

6. احمد وفاء زيتون: الدفاع عن حقوق الرعاية الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع، (كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 1994.

7. اسماعيل علي سعد: المجتمع و السياسة ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 1990.

8. أماني قنديل(2005): المجتمع المدني و الدولي في مصر ق19 الي عام 2005، القاهرة، مركز المحروسة للنشر و الخدمات و المعلومات.

9. إيمان محمد عبد الستار: فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقوقهم الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة الفيوم، 2017.

10. برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية، 2014.

11. حنان عبد الرحيم الاحمدي التحسين المستمر للجوده المفهوم وكيفيه التطبيق في المنظمات الصحيه المملكه العربيه السعوديه معهد الاداره بالرياض 2019.

12. حنان عبدالرحيم الاحمدي: التحسين المستمر للجودة" المفهوم و كيفية التطبيق في المنظمات الصحية" ،المملكة العربية السعودية، معهد الادارة بالرياض، 2000.

13. رشاد أحمد عبد اللطيف: دولة الحماية الإجتماعية والمواطنة، القاهرة، دار المهندس،2015.

14. رشاد احمد عبداللطيف: تنظيم المجتمع و قضايا التنمية، القاهرة، دار الجامعة للطباعة، 1995.

15. رشاد احمد عبداللطيف: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع "خبرات ميدانية محلية و اجنبية"، القاهرة، دار الجنيدي، 2003.

16. رشاد احمد عبداللطيف: عمليات و مداخل حديثة في طريقة تنظيم المجتمع، (كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2005.

17. رشاد احمد عبداللطيف: ممارسة الدفاع في تنظيم المجتمع في العمل مع المتضررين من الزلازل بالريف دراسة تطبيقية بمركز العياط محافظة الجيزة، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس "الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي–الواقع و المستقبل" ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1993.

18. روبرت آل شنايدر، ترجمة محمد علي سلام: دفاع الحدمة الاجتماعية(اطار جديد نحو العمل)، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2019.

19. سعد عبدالسلام حبيب: الخدمة الاجتماعية العمالية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1974.

20. سعيد المصري وآخرون: سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء البرامج الدولية، القاهرة، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، 2007.

21. صلاح هاشم: الحماية الاجتماعية للفقراء، الفيوم، مكتبة الصفوة, 2014.

22. صندوق الامم المتحدة للسكان تقرير المديرة التنفيذية لعام 2000.

23. طلعت مصطفي السروجي: الخدمة الاجتماعية و الطريق الثالث ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أبريل 2003.

24. طلعت مصطفي السروجي: المجتمع المدني و تداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري " نموذجا – ورقة عمل مقدمه للمؤتمر العلمي، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، 2007.

25. عبد الله كامل خميس: التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009.

26. عبد الناصر صالح محمد: دراسة تحليلية لمظاهر التغير الاجتماعى, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية , كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد العاشر, 2001.

27. عبدالحليم رضا عبدالعال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة، 1998.

28. عزت حجازى: خطة العمل للمسنين, المؤتمر السنوى الأول, المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية , المجلد الثانى , القاهرة, 1999.

29. عصام عبد الرازق فتح الباب علي: فاعلية البرامج الترويحية في خدمة الجماعة في تحقيق التوافق الاجتماعي للمسنين بدور الإيواء، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2003.

30. عطيه حسين افندي نحو منظومه متكامله لتطوير اداء المنظمات غير الحكومية العربيه مؤتمر الاتجاهات المعاصره في اداره مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي القاهره جامعه الدول العربيه، 2004.

31. عطيه حسين افندي: نحو منظومه متكاملة لتطوير اداء المنظمات غير الحكومية العربية، مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في ادارة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2004.

32. علي احمد ثاني بن عبود: ادارة الجودة الشاملة–مدخل متكامل لتطوير الاداء بالدوائر المحلية بحكومة دبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.

33. علي احمد ثاني بن عواد بن عبود: ادارة الجودة الشاملة، مدخل متكامل لتطوير الاداء بالدوائر المحلية بحكومة دبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس2003.

34. علي بن إبراهيم النملة: الإصلاح في المجال الاجتماعي, مركز الفكر العالمي عن السعودية, الرياض, 1433هـ.

35. علي بن إبراهيم صالح بن محمد الصغير: مواجهة الفقر والمشكلة وجوانب المعالجة, المجلة العربية, الرياض, 2004.

36. علي ليلة: دور المنظمات الاهلية في مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، 2002.

37. عماد ثروت شرقاوي: الالتزام القيمي لأخصائي الجماعة وتحسين نوعية الحياة للمسنين، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 28، الجزء 5، 2010.

38. عمرو محمود عبد الحميد: شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2014.

39. ماهر أبو المعاطى على: مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية , القاهرة , الكتاب الجامعي جامعة حلوان , 1999.

40. ماهر ابو المعاطي علي: تقويم البرامج و المنظمات الاجتماعية، معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، سلسلة مجالات و طرق الخدمة الاجتماعية، ط2، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2006.

41. ماهر أبو المعاطي: مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية وطرق الخدمة الاجتماعية, دار الزهراء للطباعة والنشر, الإسكندرية, 2005.

42. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مصر، دار المعرفة، 1393هـ - 1972.

43. محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع لاجهزة مجالات تطبيقيه، القاهره، دار الثقافه المصرية للطباعة و النشر، 2000.

44. محمد شعبان: من هم المسنون ؟, ندوة نحو رعاية متكاملة للمسنين , القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية , 1991.

45. محمد عبدالحي نوح: الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع "قاعدة علمية- قيم- مهارات"، 1999.

46. محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة و المجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني، القوة و الدولة،(القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

47. محمد محمد أبو سريع: آلية تقييم مشروعات البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية مع الحماية الاجتماعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

48. مصطفي محمد احمد الفقي: رعاية المسنين بين العلوم الوصفية والتصور الاسلامي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

49. المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2012.

50. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: مكافحة الفقر وعدم المساواة، التغير الهيكلي, السياسات الاجتماعية والسياسية, 2010.

51. مكتب العمل الدولي(2012): أرضيات الحماية الإجتماعية من أجل العدالة الإجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101 جنيف.

52. مكتب العمل الدولي: " تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق"، قائمة مرجعية بالمجالات السياسية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، جنيف، 2007.

53. منى عطية خزام خليل: سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2016.

54. نجوان حسن عبده إدريس: برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2016.

55. نصر خليل عمران: دور نقابة المهن الاجتماعية في مواجهة المشكلات المهنية للاخصائي الاجتماعي المدرسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1980.

56. نها ممدوح الهرميل: اليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2004.

57. نور العربي: قانون النقابات العمالية التعديلات الجديدة، القاهرة، دار الثقافة للنشر،1995.

58. وجدي محمد بركات: واقع استخدام اسلوب المشورة المهنية في منظمات المجتمع المدني ، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان، 2007.

59. Anthony Hall: Social Work or Working for change, Action for Grassroots Sustainable Development in Amazonian, Abstract of Journal Article, international social work, 1996.

60. Fredolino Paul, Moxley David: A different Model of Advocacyin social work practice, Michigan State University. U.S.A. 2004.

61. Miguel Nion zarazua,(et.al)(2012): Social Protection In Sub Saharan Africa. Getting The Politics Right. World Development. volume (40). Issue (1). January.

62. Van Voorthis: Social worker Empowerment and commitment to clint through social justice advocacy, Indiana University, U.S, 2006.

63. Abraham Ribicff and Jon – O New Man: Politics and American Way.

64. Brown Margaret Mitchell: The Success Of Social Movement and Advocacy Organization, University of Maryland college park, 2005.

65. Bush, E.,& louise E.: Structure and strategy In Human Rights Advocacy , dissertacts international , Vol. 66, 2005.

66. David A.Hardesstle and other: community pactice theories and skill forsocial workers (U.S.A) Oxford university, 2004,P369.

67. Debbas Rose Hanna : Advocacy Non Governmental Organizations ,The American University, 2000.

68. Easton, S. and Shetyl. Janet: The effect of Total quality management an corporate Performance: An Empirical investigation journal of Business, 1998, p252

69. Easton, S. and Shetyl. Janet: The effect of Total quality management an corporate Performance: An Empirical investigation journal of Business, 1998.

70. Grant Mary Kathlen: Who Deserved to be Housed? (A study of the effects of legislation on the Tenants And Managers Of Public Housing for the eldry), journal of humanities and social science, United states, 2000.

71. http://www. Development.modaanat.com/nowar 2009.

72. http://www.infox.osba.org 2007.

73. James. S Miccklson: Advocacy in Encyclopedia of social work , 19th, Washington press , 1995.

74. Joon Yoong; The National Live hood Security System In Korea Effects on Poverty and Social Development. University of California. Berkeley, 2007.

75. Koren K. Krist-Ashman, Grafton H. Hul: Generalist, Practice with organizations and communities, Brooks/Cole, 2001.

76. Machael Plamer: social Protection and Disability A call For Action, Oxford Development Studies,Vol,41, No. 2013,2.

77. Martindale, Don(2010): The Nature and Types of Sociological Theory, London, Rout ledge.

78. Michael Lawrence: Freedom Of Express Human on Rights Violations and Democratization in Postwan El-Saluadtn City, University of Newyork, 2002.

79. Michelle Ko: Social Stratification and the healthcare Safety net ,PhD .University of California , Los Angeles, 2012.

80. Nee, G(2005): Civil socity development in practice, London. Boutel.P 610

81. Robert L. Schenider and Lori Lester: Social Work Advocacy K A New framework For Action.

82. Rogers Meghon & Pridemar William:The Effect of Poverty and Social Protection on National Homicide raten, Social Science Research,2013.

83. Susan and Peter Calvert: Sociolgy Today. London Harvester Wheatsheaf, 1992.

84. The Challenge of Slum: Global Report on Human Settlement, un Habitat, U.S. ,2003.

85. United Nations: Arab Republic of Egypt Public Admnistration Country, Department of Economic and social Affairs(DESA) th, 2004.

86. United Nations: Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in a Globalizing World , Report of the Secretary-General, Economic and Social Council, February,2001.

87. www.marafea .org /paper.php?source=akbar/ 2007.